

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٥٧

الإثنين، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريetas دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب
الرئيس السيد بيبولسونغرام (تايلند)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

العضوية للنظر في جميع جوانب العمل في مجلس الأمن. هذا الفريق الذي تولى رئاسته رئيس الجمعية العامة ووجه أعماله السفيران فيلهيلم برايستنستين من فنلندا ونيشيا بيبولسونغرام من تايلند قد انكب على العمل بصورة مكثفة هذا العام.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة

ونحن نشعر بالامتنان بصفة خاصة لتوزيع خلاصة وافية للوثائق ولملاحظات نائب الرئيس، على الجمعية العامة. فالوثائق التي أدرجت في المجموعة الأولى والمجموعة الثانية وفرت أساسا حسن الترتيب لتوجيه مناقشاتنا الحالية ولوضع هيكل التقرير الختامي للفريق العامل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية أن ممثلي بوروبندي وناميبيا طلبا المشاركة في مناقشة هذا البند.

لقد قدم الوفد الأرجنتيني، الذي شارك بنشاط في الاجتماعات التي عقدت هذا العام، وثيقة "في مرحلة التطوير" الى الفريق العامل بهدف تنشيط عملية النظر في هذا البند؛ وبناء على اقتراح عدد من الوفود أرفقت هذه الوثيقة ضمن المجموعة الواردة في الوثيقة A/49/965، وقد انصب عرضنا على ما وصف على سبيل التوضيح بأنه "الأثر المتسلسل" لمركز العضوية الدائمة لمجلس الأمن. إن المقصد

ونظرا لأن قائمة المتكلمين أقلت ظهر اليوم، هل لي أن أسأل الجمعية إذا كان هناك أي اعتراض على إدراج بوروبندي وناميبيا في قائمة المتكلمين؟

لا يوجد اعتراض. وعلى ذلك تدرج بوروبندي وناميبيا في قائمة المتكلمين.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): انقضى عامان تقريبا على اعتماد القرار ٢٦/٤٨ الذي أنشئ بمقتضاه الفريق العامل المفتوح

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86628

9586628

سنوات كثيرة طويلة قبل أن يصح لها أن تطمع في مقعد في مجلس الأمن.

ومن رأينا أن من الأهمية البالغة أن تراعى الاختلافات ما بين الأحوال في ١٩٤٥، التي أدت إلى إيجاد مقاعد دائمة في مجلس الأمن، والأحوال الدولية الراهنة. ففي عالم اليوم الأكثر شفافية وانفتاحا وديمقراطية، يجب علينا أن نحبذ الحلول التي تعتبر - وأنا أشدد على ذلك - أقل تشددا وأقل تسلطا لكي نوائم مجلس الأمن مع زماننا.

وعلى أن نبدي حذرا بالغا عندما نتكلم عن مفهوم التمثيل الإقليمي، الذي هو مفهوم يعد غريبا على ميثاق الأمم المتحدة إذا أخذناه بحذافيره. فالأجيال القادمة قد تتساءل عن صحة المعيار الاعتباطي الذي تبنى عليه الصفة التمثيلية المستندة إلى الإقليمية، والذي طرحه البعض من أعضاء هذه المنظمة مؤخرا بصدد إصلاح مجلس الأمن. إن لكل منطقة جغرافية خصائصها وسماتها المنفردة. لذلك فإننا نعتقد بأن من قبيل التعسف أن نحاول إقرار مجموعة وحيدة وشاملة من المعالم الجديدة للتمثيل، لكي تطبق على جميع القارات.

ويجب أن نتساءل عما إذا كان لا يزال لدينا الزخم الذي كنا نحسبه كافيا لدفعنا إلى إجراء إصلاح متعمق لمجلس الأمن. وفي تقدير وفدي، أن مسألة توسيع العضوية الدائمة بالذات مسألة لا تحظى فيما يبدو بالحد الأدنى من توافق الآراء الضروري لوضعها موضع التنفيذ. وهذا الزخم سيتوفر، أو سيعود، عندما نبدأ، بعد تفكير هادئ وحريص، في النظر في الاستنتاجات وفي التداول حول خيارات الحل المنصف للمسألة المعروضة علينا. ويجب ألا نجعل من فكرة "اللحظة الميمونة" أو "فكرة التحدي الذي تفرضه علينا" الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فكرة متسلطة على أذهاننا، يجب ألا نلتزم بمواعيد فاصلة مصطنعة، فإصلاح مجلس الأمن هام للغاية ومعقد للغاية، وله عواقب جسيمة جدا بالنسبة للمجتمع الدولي.

ويجب أن نسلم، من الناحية الأخرى، بأنه قد حدث مؤخرا تقدم جم فيما يتعلق بشفافية عمل المجلس وانفتاحه. إن الاجتماعات الراهنة الممكن التنبؤ بها والجيدة التنظيم التي تعقد بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بالقوات، تشكل بالتأكيد مجالاً بالغ الدلالة من مجالات التقدم بصدد عمليات حفظ السلام.

الوحيد والمتواضع لوثيقتنا هو إطلاق تحذير بخصوص ما للتوسيع المحتمل لعدد الأعضاء الدائمين من آثار ملازمة وعميقة على منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وهذا الأمر يستحق أن نمنع التفكير فيه لما له من أهمية.

إننا نعتقد أن توسيع العضوية الدائمة لا ينبغي أن يعني مجرد وضع مقاعد جديدة في قاعة مجلس الأمن وإنما ينبغي أن يتجاوز ذلك بكثير. وتسترعي الوثيقة النظر إلى القرارات الكثيرة الأخرى ذات الصلة التي يجب أن نولي لها أيضا الكثير من التفكير. وما من شك في أن من أهم هذه الأمور مسألة توسيع عضوية محكمة العدل الدولية. إن كل عضو من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كان له دائما حتى يومنا هذا عضو في محكمة لاهاي، وإن لم يكن هناك نص يقضي بذلك في النظام الأساسي للمحكمة.

إن إصلاح مجلس الأمن، وهو الجهاز الدائم المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أمر لن تكون له آثار مؤسسية فحسب؛ وإنما هو يشكل أيضا تحديا عريضا يلزم أن نتصدى له بكثير من العناية والحكمة وبدون تعجل وبقدر كبير من الحرص. إن المسألة بالنسبة لنا أهم من أن نتخذ بشأنها القرارات باستخفاف مخاطرنا بذلك بالوقوع في خطأ.

وكما ذكر وزير خارجيتي مؤخرا أمام الجمعية العامة، فإن العنصر الأساسي في الإصلاح هو الحاجة إلى حماية كفاءة ومرونة عمل مجلس الأمن وتحسينهما. وبالنظر إلى ضرورة التوصل إلى توافق آراء، فيجب أن ينم أي توسيع لمجلس الأمن عن الحذر والتحفظ وأن يكون محدودا. ومن رأينا أنه يمكن إقامة هذا التوسع على آلية جديدة مبدعة هدفها تحقيق قدر أكبر من الصفة التمثيلية، بحيث يتسنى من خلال صيغ التناوب ضم البلدان الأشد رغبة في خدمة صون السلم والأمن الدوليين إلى عضوية المجلس بشكل أكثر تواترا، بدون أن يسفر ذلك - وأركز على هذا بوجه خاص - عن استبعادات تعسفية وقيام امتيازات جديدة تنطوي على مزيد من المساس بالإنصاف.

وفي هذا الخصوص، استمعنا في العام الحالي إلى عدد من الاقتراحات المبتكرة التي تكفل من خلال التناوب حضورا أكثر تواترا في المجلس لعدد كبير من الدول. ومثل هذا المخطط ييسر كذلك فرص الوصول إلى المجلس لبلدان عليها في الوقت الحاضر أن تنتظر

ولا داعي لنا أن نقول إن من النقاط التي هي محط اهتمامنا في هذا الصدد مشكلة الكيفية التي يمكن بها تعزيز شرعية مجلس الأمن وفعاليته باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، المسؤول عن حفظ السلام والأمن. ذلك أن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء قد نوهت بالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وذلك في بياناتها أمام الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة الذي عقد مؤخرا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وكذلك في بياناتها أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة في الدورة الحالية.

إن تلك البيانات كانت شاهدا على توقعاتنا الضخمة فيما يتعلق بالدور الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة في العالم الجديد الآخذ الآن في الظهور. ومن الأمور الجوهرية أن نستفيد من قوة الدفع التي تولدت على هذا النحو كي نحرك خلال هذه الدورة للجمعية العامة تقدما ملموسا نحو إصلاح حقيقي.

إن اليابان قد أعربت عن موقفها الأساسي بشأن إصلاح مجلس الأمن في محافل شتى بهذه المنظمة، وخصوصا في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن. وفي رأي اليابان أن الهدف الأساسي من ممارساتنا ينبغي أن يكون تعزيز أداء مجلس الأمن لمهامه عن طريق توطيد شرعيته وفعاليته. وفي سبيل بلوغ هذا الهدف ينبغي أن تتضمن الصفقة الإصلاحية العناصر الآتية: أولا يبدو أن من الأمور الجوهرية في سبيل تحقيق فعالية مجلس الأمن إحداث زيادة محدودة في عضويته الدائمة وذلك بإدخال بلدان قادرة على الاضطلاع بمسؤوليات عالمية عن سلام العالم واستقراره، وراغبة في ذلك الاضطلاع.

وفي هذا الصدد، أعربت دول أعضاء كثيرة عن تأييدها لإضافة بلدان بعينها، منها بلدي، كأعضاء دائمين. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للعضوية الدائمة الموسعة أن تضم كذلك البلدان الآتية من المناطق النامية في العالم، التي تتوفر فيها المؤهلات التي ذكرتها، إذا كان بوسع الدول الأعضاء بصفة عامة الاتفاق على اختيارها.

وفي المقام الثاني، ونظرا للتوسع الهائل الذي حدث في عضوية الأمم المتحدة ككل، فلا بد من

غير أن هذا الإجراء، الذي اقترحته أصلا نيوزيلندا والأرجنتين، هو إجراء ينبغي أن يخضع لاستعراض متواصل، حيث أننا نعتقد أن بالإمكان تحسينه. ونرى، على وجه التحديد، وجوب إضفاء طابع رسمي على قالب هذه الآلية، مراعاة لمسؤولية المساهمين بقوات أمام مجتمعاتهم، بما في ذلك حكوماتهم ومجالسهم النيابية.

فيما يتعلق بالشفافية، هناك مجال واسع للتحسين في إجراءات مجلس الأمن. وقد اقترح الوفد الفرنسي في العام الماضي عقد مزيد من الاجتماعات الرسمية، وهي فكرة أحاط بها المجلس علما كما جاء في بيان لرئيس المجلس. وخلال رئاسة الأرجنتين، في كانون الثاني/يناير، منذ عشرة أشهر، نظر المجلس في ورقة الأمين العام بشأن إصدار ملحق لـ "خطة للسلام" وذلك في اجتماع رسمي قبل مناقشة الورقة في اجتماعات غير رسمية. ومع ذلك لم نكرر حتى الآن هذه التجربة الشريفة جدا.

وخلال تولي الأرجنتين الرئاسة، قامت كذلك الأرجنتين، للمرة الأولى، بتوفير إحاطات إعلامية يومية للوفود غير الأعضاء بمجلس الأمن عن عمل المجلس، بما في ذلك الإفادة عما جرى في المشاورات غير الرسمية.

إن كل ذلك يعكس الأهمية التي تعلقها جمهورية الأرجنتين على الشفافية والانتزاح في عمل مجلس الأمن. وهو يبين كذلك الدور الذي يمكن أن يلعبه الأعضاء غير الدائمين بالمجلس في إحداث تغيير يكون من شأنه تعزيز ما لمجلس الأمن من شرعية وصفة تمثيلية في نظر بقية أعضاء الأمم المتحدة.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن العيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة الذي جاء في وسط التغييرات الهيكلية الجارية في العالم في سياق انتهاء الحرب الباردة، قد أتاح لنا فرصة ذهبية للتفكير المتأن في دور الأمم المتحدة في النظام الدولي المعاصر. إن الحاجة إلى تعزيز المنظمة وتحسين أداءها لمهامها بوصفها مركز الحركة من أجل السلام والاستقرار في العالم هي حاجة يشعر بها شعورا قويا عدد كبير من الدول التي تشكل الأمم المتحدة.

روية أن علينا أن نبقي نصب أعيننا بعدين من أبعاد عملنا.

يتصل البعد الأول بطبيعة الممارسة في الفريق العامل في هذا الوقت من عمله. وفي مناقشاتنا حتى الآن قطعنا شوطا طويلا بالفعل. ويبدو أنه تحقق اتفاق عام بشأن الحاجة الى توسيع عضوية مجلس الأمن وكذلك بشأن وجوب إدخال المزيد من التحسين في أساليب عمله. فضلا عن ذلك، قدم عدد من المقترحات والاقتراحات المحددة. وطرحنا أفكار متباينة بشأن طرق التغلب على المصالح المتعارضة والمصاعب العملية التي تعوق إيجاد صيغة مقبولة بشأن عدد من القضايا. ووفدي، بناء على هذا التقدم، مقتنع أنه قد حان الوقت لتكثيف الجهود التي نبذلها للتوصل الى اتفاق على صيغة محددة لتوسيع عضوية مجلس الأمن، وذلك بالدخول في مرحلة التفاوض على صفقة شاملة. ومن المهم أن نتجنب تكرار مناقشاتنا السابقة. وإذ نحاول التشجيع على تلاقي الآراء، ينبغي لنا أن ننقل الآن الى التفاوض على صفقة إصلاح محددة.

ويتصل البعد الثاني من مهمتنا بأسلوب العمل الذي ينبغي استخدامه في الفريق العامل المفتوح العضوية. وأود أن أقترح أن يواصل الفريق العامل أنشطته على نحو أكثر كفاءة. فعلى سبيل المثال، من بين السبل التي أمكن تقصيصها في هذا المجال إمكانية عقد مزيد من المشاورات غير الرسمية مع الحفاظ على شفافية عمل الفريق العامل. ثم أنه من أجل تيسير الاتفاق، قد يكون من المفيد النظر في بدء سلسلة من جلسات التفاوض المكثف وهي سلسلة قد تفيد من مشاركة ممثلين على مستوى عال من مختلف العواصم فيها على نحو يكسبها تواجد عنصر الرأي السياسي لكل بلد على أعلى مستوى. ومن أجل استقصاء مختلف الأفكار الجديدة والخلاقة للإسراع في عملية ما فتئنا منشغلين بها على مدى العامين الماضيين، ينبغي للمكتب أن يستهل في هذه الدورة عملية مشاورات غير رسمية لتحديد أكفأ الطرق للتقدم بعملنا ونقلنا الى مستوى جديد من المفاوضات الحقيقية بناء على إنجازاتنا الماضية.

ومن الواضح أن إصلاح مجلس الأمن مهمة من أكثر المهام التي يتعين علينا إنجازها الحاحا إذا كنا مصممين حقا على تقوية الأمم المتحدة. وإذا أخفقت الدول الأعضاء في التوصل الى اتفاق محدد بشأن هذه

تعزيز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن باضافة عدد مناسب من المقاعد غير الدائمة. وفي الوقت نفسه، يعتقد وفدي أنه، في انجاز هذه المهمة، ينبغي إيجاد توازن بين الحاجة الى تعزيز الشرعية والحاجة الى زيادة الفعالية. وفي ضوء هذا الاعتبار، فإن العضوية الإجمالية لمجلس الأمن الموسع، الذي ينبغي أن يضم مزيدا من المقاعد الدائمة وغير الدائمة على السواء، ينبغي أن تظل محصورة في الأعداد الدنيا من العشرينات.

وفي المقام الثالث، فعند النظر في توسيع مجلس الأمن ينبغي تصحيح اختلال التوازن الجغرافي الموجود حاليا في عضوية المجلس ككل، مع إيلاء عناية خاصة لتمثيل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وفي هذا الصدد، ذكر بلدي في عدد من المناسبات أن اليابان، بتأييد من بلدان كثيرة، مستعدة للاضطلاع بمسؤولياتها كعضو دائم بمجلس الأمن وفقا لفلسفتها الأساسية بشأن الإسهامات الدولية، بما في ذلك عدم اللجوء الى استعمال القوة وهو الاستعمال الذي يحظره دستور اليابان.

وأخيرا فلا داعي أن نقول إن الإصلاح ينبغي أن يعالج أيضا مشكلة الكيفية التي يمكن بها تحسين طرائق العمل بمجلس الأمن، بما في ذلك تحسين الشفافية في عمله. إن كثيرا من التقدم يجري فعلا إحراره نحو التحسين، في هذا الصدد، غير أن النتيجة النهائية ينبغي أن تكون نتيجة متكاملة على شكل صفقة وحيدة شاملة، تغطي كلا جانبي الإصلاح، اللذين هما توسيع مجلس الأمن وتحسين طرائق عمله.

وفي الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ركز رئيس وزراء اليابان، توميتشي موراياما، على أنه، بالنسبة لقضية إصلاح مجلس الأمن هذه، قد آن الأوان للعمل. إن اليابان تعتقد أن الدول الأعضاء ينبغي أن تعكف الآن على العمل بسرعة للتوصل الى اتفاق حول إطار عريض للإصلاح، بحلول نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وبينما سنسعى في الأسابيع والشهور القادمة على هذا الدرب، درب البحث عن اتفاق على الطرائق المحددة لإصلاح مجلس الأمن، فإن وفدي يرى عن

العديد من الدول الأعضاء تتشكل وأصبحت الآن أكثر وضوحاً. رابعاً، حث وفدي في البيان الذي أدلى به بشأن هذا البند في العام الماضي على إظهار الإرادة السياسية اللازمة وعلى إعطاء أولوية لهذه المسألة في عواصمنا ليتسنى إحراز تقدم فيها. وإن دلت البيانات المدلى بها في الاجتماع الاحتفالي الخاص في الشهر الماضي على شيء، فإنها تدل على أن الأمر صار يحظى بانتباه قادتنا وعواصمنا. على الأقل، هذا ما نأمل.

بعبارة أخرى، ابتعدت الممارسة عن العموميات ودخلت مرحلة تفاوض موضوعي. وبذلك تكون المرحلة القادمة من عمل الفريق العامل مرحلة حاسمة ودقيقة في آن معا.

ومن الواضح أنه من المهم أن نواصل ونعزز الزخم لكي نبنى على التقدم الذي أحرزناه. وفي نفس الوقت، فإننا لكوننا على وجه التحديد نركز الآن على قضايا محددة وموضوعية، ولكون المواقف الوطنية تتبلور الآن، أصبح لزاماً علينا أن نتقدم بشيء من التروي. فأى خطوة خاطئة في هذه المرحلة قد تشل العملية.

كيف نأخذ في الحسبان الحساسيات المختلفة دون أن نشل المناقشة؟ يجب علينا أن نعترف بالواقع السياسي المتمثل في وجود آراء متباينة مع الحرص في نفس الوقت على الحفاظ على مناخ الحوار والتعاون الذي استمتعنا به حتى الآن، وعلى الماضي قدماً. إننا بحاجة إلى بصيرة سياسية مصحوبة بحذر وبراعة وحساسية. ولن يكون هذا سهلاً، ولكنه ليس مستحيلاً. ولتحقيقه، يجب علينا أن نعترف أولاً بالتحدي المائل أمامنا.

ولهذا ما برح وفدي يدعو بصدد إصلاح مجلس الأمن إلى الأخذ بنهج يستند إلى إقرار المعايير. وقد اقترحنا بعض المعايير، التي جرى دمجها في خلاصة الرسائل الواردة من الدول الأعضاء أو مجموعات الدول الأعضاء الواردة في الوثيقة A/49/965. ومن الواضح أن المعايير التي اقترحناها ليست نهائية وليست جامعة مانعة. فهي، شأنها شأن أي شيء آخر، مفتوحة للمناقشة. والنقطة الأهم التي يرغب وفدي التشديد عليها هي نقطة منهجية. فنحن نعتقد أن النهج الذي يستند إلى إقرار المعايير هو النهج الذي ينطوي على أكبر قدر من الحياد السياسي للنهوض بهذه القضية الهامة.

المهمة البالغة الأهمية في المستقبل القريب فإن مصداقية المنظمة ستعرض لضرر شديد. ويشعر وفدي بقوة أنه ينبغي للدول الأعضاء كلها أن تدرك مسؤوليتنا الجماعية في صون وتدعيم هذه المنظمة التي لا غنى عنها لصون السلم والاستقرار في عالم اليوم. ولكي تنهض بهذه المسؤولية الجماعية يتعين علينا أن نضاعف جهودنا، بالتزام ومشاركة، بغية تحقيق إصلاح حقيقي. إن مستقبل الأمم المتحدة يتوقف على جهودنا.

السيدة مينون (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي، بوصفي رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن، أن أبدأ بتقديم الشكر إلى صاحب السعادة أمارا إيسي، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، على توجيهه لأعمال الجمعية أثناء تلك الدورة. وأود أنؤكد لرئيس الدورة الحالية على تعاوننا الكامل معه وهو يتولى الآن هذه المهمة.

ونتقدم بالتهنئة إلى السفير فيلهيلم بريتنستاين من فنلندا والسفير نيتيا بيبولسنغرام من تايلند على عملهما الممتاز كنايبيين لرئيس الفريق العامل. ونتقدم إليهما بالشكر، على وجه الخصوص، لإرشادنا في إعداد تقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة A/49/47 وخلاصة الرسائل الواردة من الدول الأعضاء أو مجموعات الدول الأعضاء الواردة في الوثيقة A/49/965، وقد عكست هاتان الوثيقتان بدقة ثراء ونطاق مداولاتنا، وهي تشكلان مرجعين مفيدتين لآراء الدول الأعضاء وللمجموعة المتنوعة من المقترحات المحددة التي قدمت فعلاً.

وإذ يبدأ الفريق العامل عامه الثالث من العمل، فإن من المناسب أن نستعرض ما أحرزناه من تقدم وأن ننظر كيف سننتقدم انطلاقاً من هذه النقطة. إن سير عمل الفريق العامل يستحق بعض التعليقات، وليست كلها ايجابية. على أن وفدي يرى أن عملية العاملين الماضيين كانت ضرورية ومثمرة.

أولاً، أوضحت عملية الفريق العامل العديد من القضايا المعقدة والمتشابكة. ثانياً، تبلورت مقترحات محددة بشأن طريقة إصلاح مجلس الأمن، وهي مطروحة الآن لمزيد من المناقشة. ثالثاً، بدأت مواقف

التقرير، أن تغييرات هامة تجري في العلاقات الدولية. وقائمة هذه التغييرات يمكن أن تكون بلا نهاية؛ وبعضها يتعلق بالمسألة المعروضة علينا الآن؛ بينما البعض الآخر ليس كذلك. وبالنسبة لنا، السؤال هو ما إذا كان بالإمكان الادعاء بأن الظروف التي مكنت خمسة بلدان في سان فرانسيسكو من الحصول على مركز متميز في منظماتنا لا تزال قائمة اليوم. إن التكافل، والعالمية والمسؤولية المتشاطرة مفاهيم تؤدي بنا وبشكل مباشر إلى الإجابة بأن تلك الظروف لم تعد قائمة.

هل يمكننا أن ندعي أن مبدأ المساواة في السيادة سيتعزز بمنح امتيازات إلى مزيد من البلدان؟ إننا لا نفهم كيف يمكننا، بإضافة مظالم جديدة، جعل هذا المبدأ الجوهري في العلاقات بين الدول مبدأ مطبقا تطبيقا كاملا، ثم أنه مبدأ قمنا بإعادة تأكيده رسميا يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وبإضافة عناصر تمييزية جديدة، هل سنتمكن من تحسين تمثيلية ومشروعية أعمال المجلس؟ صحيح أن الأمر يتطلب زيادة في عدد الأعضاء، ولكن دون خلق اختلالات جديدة. إن المشروعية إنما تتحقق تحققا تاما عن طريق القرارات التي تحترم مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي. فبها تتعمق جذور سلطة المجلس الأدبية ومصداقيته.

لقد قيل إن خمسة أعضاء دائمين جددا يمكن أن يضافوا إلى مجلس الأمن. وهذا هو الرقم الذي يتردد كثيرا، سواء بالتصريح أو التلميح. ووفقا لهذه المقترحات من بين الأعضاء الدائمين العشرة الذين قد يشملهم المجلس في آخر الأمر، سيجيء أربعة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وثلاثة من آسيا، وواحد من أوروبا الشرقية، وواحد من إفريقيا، وواحد من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. فهل يمكن لأحد أن يدعي أن هذا التوزيع يعكس بشكل حقيقي هدف التمثيل الجغرافي العادل؟

علاوة على ذلك، إذا كانت المسألة مسألة تمثيل جغرافي، هل يمكننا أن نتصور تمثيلا لا يتفق مع إرادة المنطقة الجغرافية المفترض تمثيلها ولا يحظى بموافقتها؟ على أية حال، لا بد أن تقوم المجموعات الإقليمية بدور رئيسي في القرارات التي من هذا النوع.

ومهما كان النهج الذي سيعتمد، فإن وفدي يتعهد بأنه سيبدل قسارى جهده لدعم الفريق العامل بنشاط. ونحن نعتزم أن نبقى مشاركين في عمل الفريق العامل، وأن نقدم له وللآخرين مساهمات بناءة. إن إصلاح مجلس الأمن جزء هام لا يتجزأ من الصفحة الكاملة من الإصلاحات التطلعية الضرورية لتقوية الأمم المتحدة وإعدادها لتحديات القرن القادم.

السيد تيبو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد ظل الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة يجتمع لمدة عامين. وقد يرى البعض أن التقدم المحرز بطيء، لكن في تعقد وأهمية مهمته ما يبرر ذلك.

ومن الطبيعي والمنطقي أن تتبلور خلال المناقشات مجالات الاتفاق والاختلاف. ويبدو أن هناك تأييدا عاما لزيادة عضوية مجلس الأمن. وكما احتوت الاستنتاجات الواردة في أحدث تقرير للفريق العامل على مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تبين مسببات الإصلاح وهدفه.

وبالإضافة إلى إبراز مبادئ المساواة في السيادة، والتوزيع الجغرافي العادل، والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين وفي سائر أهداف المنظمة، يعكس التقرير الرغبة الواسعة المدى في تحقيق قدر أكبر من الشفافية، والمشروعية، والفعالية، والكفاءة والديمقراطية في مجلس الأمن.

فما هو العدد المناسب للأعضاء الإضافيين؟ وأي فئة من الفئات يمكن توسيعها؟ إن الفريق العامل ليست لديه بعد إجابة عامة على هذين السؤالين. وكيف يمكن تحديد قالب المبادئ والمفاهيم التي ناقشناها حتى الآن؟ وما هي التصنيفة المناسبة من المعايير لتحقيق الأهداف المتشاطرة التي نسعى إليها؟ ما هي، باختصار، الطرق والشروط المطلوبة لإجراء إصلاح عملي قابل للبقاء يكون مقبولا للجميع؟

لقد استفادت الدول الأعضاء جميعا من المناقشة في الفريق العامل. وتعلمنا جميعا أشياء. وكيفنا آراءنا الأصلية بشأن المشاكل، وغيرنا نهجنا، لكننا أكدنا من جديد أيضا قناعاتنا بشأن مختلف جوانب الإصلاح.

والمكسيك لا تزال مقتنعة اقتناعا راسخا بأن من المحتم ألا نكرر أخطاء ١٩٤٥. لقد قيل لنا، كما يذكر

هذا الموضوع، وعلى هذا الأساس تقدمت حكومة المكسيك في نيسان/أبريل ١٩٩٥ باقتراح بشأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. والعناصر الرئيسية لذلك الاقتراح هي ما يلي: أولاً، زيادة عضوية مجلس الأمن من ١٥ بلداً إلى ٢٠ بلداً؛ ثانياً، لا يقترن ذلك بأي زيادة في عدد الأعضاء الدائمين، لأننا نرى أن في الدول الخمس المحددة في ميثاق سان فرانسيسكو ما يزيد عن الكفاية؛ ثالثاً، تتناوب دولتان عضوان، كل عامين، شغل مقعد غير دائم، تسليماً بالدور الذي تضطلعان به في المنظمة؛ رابعاً، يخصص مقعد إضافي لأفريقيا، وآخر لآسيا، وثالث لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ويجري التناوب على مقعد آخر كل عامين بين بلدان أوروبا الشرقية والغربية؛ خامساً، تجري تقوية صلاحية المجموعات الإقليمية فيما يتصل ببحث وإقرار تخصيص المقاعد المحددة لمناطقها.

هذا هو جوهر اقتراحنا. ونحن على اقتناع بأنه اقتراح واقعي وموضوعي وفوق ذلك كله ممكن التحقيق.

أما بالنسبة للمستقبل، فإن المكسيك تؤيد قرار الفريق العامل بمواصلة عمله. وعلى أساس الأفكار التي أعربنا عنها، ندرك أن الجواب لا يكمن في فرض الحلول. ولا بد من مواصلة العمل ومضاعفة الجهود لإحراز التقدم صوب تلاقي الآراء والوصول إلى الإجماع. والمكسيك على اقتناع أننا بالمشاورة والصبر، وليس بالإسراع، سنحرز تقدماً في تحديد شكل إصلاح الجهاز الذي عهدت إليه الدول الأعضاء بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد فاوولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على توليه، أسوة بسلفه، رئاسة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. أما نائباً لرئيس الفريق العامل للذات يساعده في تلك المهمة وهما أنتم - السيد الرئيس بالنيابة، الذي نأسف لتركه الوشيك لهذا المنصب، وبالطبع السفير بريتنشتاين ممثل فنلندا - فقد اضطلعنا بعمل ممتاز أثناء الدورة التاسعة والأربعين، ونحن ممتنون لهما.

لقد قام الفريق العامل بقدر كبير من العمل أثناء الدورة التاسعة والأربعين. وإصداره للخلاصة التي

وفي مجلس أمن به أعضاء دائمون جدد، كل منهم يتمتع بامتيازات وحقوق خاصة، هل يمكن لأحد أن يقطع بأن عملية المشاورات، والتنسيق وصنع القرارات ستكون أكثر فعالية وكفاءة؟ وكيف يسهم هذا في الشفافية؟

وفيما يتعلق بحق النقض، هل يمكننا أن نؤكد دون تردد أننا بإبقائنا على هذا الامتياز دون تغيير، بل علاوة على ذلك، بمنحه لدول أخرى، نكون قد أحرزنا تقدماً نحو تحقيق ديمقراطية الأمم المتحدة؟ منذ ١٩٤٥، والمكسيك ترى أن حق النقض إجراء يتعارض مع الديمقراطية. وينبغي ألا ننسى أنه في سان فرانسيسكو، لم يكن هناك اتفاق عام في هذا الشأن. فالفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق اعتمدت بالتصويت بأغلبية ٣٠ صوتاً مقابل صوتين مع امتناع ١٥ عن التصويت. وما من أحد منا يجهل أن هذا الحكم طرح بوصفه شرطاً لا بد منه لإنشاء منظمنا في ظروف لم تعد قائمة كما سبق أن ذكرت.

وكما كان الحال في ١٩٤٥، لا نزال الآن، بعد خمسين عاماً، دون اتفاق - وتشهد على ذلك الاقتراحات التي لا حصر لها المطروحة والرامية إلى تقييد حق النقض. ونحن أنفسنا نادينا بقصره على المسائل الواقعة في إطار الفصل السابع من الميثاق وباشتراط وجود صوتين معارضين صادرين عن عضوين دائمين اثنين لوقف اتخاذ القرار. فأمثال هذه التدابير هي التدابير التي تحركنا حقاً نحو إقرار ديمقراطية أكبر في الأمم المتحدة.

وفي مشروع القرار الذي أوصى به الفريق العامل، اتفقنا على السعي إلى التوصل إلى اتفاق عام. وعلاوة على ذلك، من الناحية القانونية، يجب أن نضع مخططاً للإصلاح يحظى بتأييد ثلثي أعضاء الجمعية العامة - أي ١٢٤ عضواً - ويظفر، بالإضافة إلى هذا، بالتصديق عليه من جانب ثلثي الأعضاء، بما في ذلك جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وذلك وفقاً للعمليات الدستورية الخاصة بكل من تلك الدول الأعضاء لا يضرنا حقيقة المادة ١٠٨ إلى أن نكون موضوعيين وواقعيين؟

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رين (بلجيكا).

وكل هذه الاعتبارات اعتبارات اعتبارات اهتدت بها المكسيك في مشاركتها في المناقشات التي دارت حول

مجلس الأمن أن البلدان التي يمكن أن تساهم بالقوات ستكون مجددة للعملية المقترحة.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي بشأن هذه المسألة، أود أن أضيف ملاحظة بشأن فعاليته ومصداقية المجلس اللتين تأكلتا بفعل الصعوبات التي تعترض سبيل تنفيذ بعض قراراته. ونعتقد أن من واجب المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين فيه، إيلاء مزيد من الاهتمام لطبيعة قراراته ونطاقها ولما هو موفر للأمم المتحدة من الموارد المادية والمالية والدعم السياسي. فهذا سيقطع أشواطاً صوب استعادة مصداقية المجلس التي لا غنى عنها للوفاء الفعال بمسؤوليته الهامة عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة توسيع عضوية المجلس.

بعد عامين من المناقشات، لا تزال هناك خلافات هامة بشأن قضايا جوهرية، كما يشير إلى ذلك عن وجه حق، تقرير الفريق العامل. ومن أهم هذه القضايا قضية إضافة أعضاء دائمين جدد. فمن القراءة المتأنية لوثيقة نائبي الرئيس يبدو أن هذا الأمر أصبح يثير مزيداً من الإشكالات بدلاً من أن يتيسر، بغض النظر عن اعتبار الاستجابة للتطلعات المفهومة من جانب عدة بلدان للحصول على هذا المركز أمراً مستحياً. ويبدو من العسير أن نتلافى الخلل إلى أن إضافة أعضاء دائمين جدد مسألة أصبحت متعذرة إلى حد بعيد على المدى القصير، وخاصة عندما نجد أن المسألة الشائكة المتمثلة في منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد المحتملين مسألة لم يتطرق إليها الفريق العامل إلا بصورة أولية.

على أن كندا من جانبها قد أوضحت، منذ أن بدأ الفريق عمله، تفتحها لدراسة جميع الاقتراحات فيما يتصل بمسألة توسيع العضوية، سواء تناولت إضافة أعضاء جدد، أو فئات جديدة، أو حتى تشكيل المجموعات الإقليمية. ومنذ عام مضى في المناقشة بشأن هذا الموضوع، لاحظ سلفي ما يلي:

"إننا نعتقد أن مفهوم مقاعد الأعضاء شبه الدائمين التي يشترك فيها بلدان أو أكثر لفترة سنتين تشير اهتماماً خاصاً، وتستحق المزيد من الدراسة. وسوف يكون لإنشاء مثل هذه الفئة مميزة مزدوجة، إذ أنها ستسمح للبلدان التي تفي أكثر من

تتضمن، في جملة أمور، ملاحظات وتقييم نائبي الرئيس، فضلاً عن مختلف الوثائق التي قدمتها الدول الأعضاء، سيحذ تفكيرنا ويساعدنا في التركيز على عملنا.

وكما ذكرنا في الماضي، فإن كندا تعلق أهمية كبرى على فعاليته المجلس ومصداقيته وشرعيته. وبعض المسائل في هذا الصدد تقع تحت عنوان "المسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن"، كما ترد في المجموعة الثانية من جدول أعمال الفريق العامل. وهذه المسائل أساسية لتمكين المجلس من أداء ولايته بموجب الميثاق في صيانة السلم والأمن الدوليين، والتقدم في هذا المجال ينبغي ألا يتوقف على بقية العمل الذي يقوم به الفريق العامل.

ويسرنا أن نشهد التقدم الذي أحرزه المجلس في زيادة شفافية عمله، وكذلك في مشاوراته مع الدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما مع البلدان المساهمة بالقوات. ونشجع المجلس تشجيعاً قوياً على السير في هذا الطريق، ونحث مجدداً على إضفاء الطابع المؤسسي على مختلف التدابير التي اتخذها المجلس في الأشهر الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالتشاور مع البلدان المساهمة بالقوات.

(تكلم بالانكليزية)

وفي هذا الصدد، يتضمن تقرير حكومة كندا بشأن قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع، الذي قدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، توصيات محددة بعضها يستأهل مناقشته في إطار الفريق العامل. وستكون الدول الأعضاء أكثر استعداداً لتزويد الأمم المتحدة بقوات إذا ما صار بوسعها أن تشارك في مناقشة أمر تحديد الولايات وتنفيذها وتجديدها، فضلاً عن التوجيه السياسي للعمليات في اللحظات الحاسمة من وجودها.

ونشير بصفة خاصة إلى إنشاء لجنة للبلدان المساهمة بالقوات لكل عملية من العمليات، ويمكن تشكيل مثل هذه اللجنة عند مفاتحة هؤلاء المساهمين في أمر المساهمة، وحتى من قبل أخذ موافقة المجلس الرسمية على العملية، وذلك لكفالة الرد السريع من جانب الأمم المتحدة. والواقع أن هذه الفكرة المذكورة في الفقرة ٢٥ من وثيقة نائبي الرئيس. وبذلك يضمن

بلدي لنايبي الفريق العامل، السفير فيلهلم بريتنشتاين من فنلندا والسفير نيتيا بيبولسونغرام من تايلند، على جهودهما الدؤوبة في اشرافهما معا على عمل الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته.

خلال العام الماضي، قطع الفريق العامل شوطا لا يستهان به. فقد عقد عددا كبيرا من الاجتماعات، وأسفر عمله المكثف عن عدد كبير من الإسهامات والمقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء. ولا يسعنا سوى الترحيب بتقديم تقرير مستفيض ومضموني للمرة الأولى من جانب الفريق العامل مع ملخص واف بالوثائق والآراء والمقترحات المقدمة. وقد أصبحت الآن تحت تصرف الفريق العامل وثائق موثوقة ومتنوعة تمكنه من مواصلة عمله خلال الدورة الحالية الموافقة للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ونشر التقرير يعني أيضا أنه باتت الآن تحت تصرف الأكاديميين والرأي العام وثائق تمكنهما من متابعة هذه المسألة الهامة والتقدم بأفكارهم، وبذلك يتم اغناء المناقشة المتعلقة بتوسيع عضوية مجلس الأمن.

وفي ضوء الوثائق الواردة في التقرير، من الواضح أن الفريق العامل قد أحرز تقدما أكبر بشأن المسائل الواردة في المجموعة الثانية، أي بشأن المسائل غير المتصلة بتوسيع عضوية مجلس الأمن، مثل الشفافية في عمل المجلس وتحسين طرائق عمله. ويجب التنويه فيما يتعلق بالشفافية والفعالية إنه قد تحقق منذ ١٩٩٣، بناء على مبادرة أعضاء مجلس الأمن أنفسهم، بعض التقدم في تيسير أمر متابعة عمل المجلس على جميع الدول الأعضاء وكذلك تيسير متابعة مشاوراته عند الاقتضاء، وذلك من خلال ترتيبات عملية ينبغي تحسينها وتحديثها باستمرار. وهذه الترتيبات المتعلقة بالشفافية في عمل المجلس، قد أثبتت منذ بدء تنفيذها التدريجي، فائدتها ونفعها، سواء لأعضاء المجلس أو لسائر الدول الأعضاء في المنظمة. ولذا يعتقد وفد بلدي أن بالإمكان بل من الواجب المضي في إحراز التقدم بالنسبة للمسائل الواردة في المجموعة الثانية، بشكل مستقل عن التطورات بشأن المجموعة الأولى.

على أن القول بنفسه لا يصدق على المجموعة الأولى، التي موضوعها الرئيسي هو زيادة عضوية مجلس الأمن. فبالرغم من الفيض الغزير من الأفكار

غيرها بمتطلبات المادة ٢٣ من الميثاق بأن تكون أعضاء بالمجلس بتواتر أكثر من غيرها. كما أنها ستقلل عدد المرشحين للعضوية غير الدائمة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٠، ص ٢٠ و ٢١)

هذه الفكرة قد لا تلبس تماما جميع الشواغل، ولكننا نعتقد أنها لا تزال تستأهل مزيدا من الاستكشاف كجزء من بحثنا عن حل قد يحظى بتأييد واسع النطاق.

وأعلن وزير خارجية بلدي، الأونرابل أندريه أوليه، في البيان الذي أدلى به أثناء المناقشة العامة هذا العام، بأن من المفيد البدء بعملية تفكير أشمل بشأن تحديد ماهية مساهمة الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد الهيئة الأخرى المنصوص عليها في المادة ٢٣. وأعطت عدة دول أعضاء فكرة عما يدور في ذهنها. ومن جانبنا، ترى كندا أن احترام الميثاق، والمشاركة في عمليات صون السلم، وسداد الاشتراكات المحددة في الميزانية العادية وفي ميزانية حفظ السلم بالكامل، وفي موعدها وبدون أية شروط، والتزام الدول بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، واللجوء إلى التسوية السلمية للنزاعات، والمساعدة الإنسانية، والمساعدة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان والنهوض بالمجتمع المدني كل هذه يجب أن تكون من بين الاعتبارات الأساسية الحاسمة في هذا الصدد. وكما قال الوزير أوليه، فإن تحقيق تفاهم بين الدول الأعضاء بناء على هذه الأسس سيساعد في اختيار الأعضاء غير الدائمين، سواء وفقا للقواعد المعمول بها حاليا أو وفقا للقواعد المعدلة، ونحن نتطلع إلى سماع آراء العديدين من الآخرين بشأن هذه الجوانب لدى استئناف المناقشات في الفريق العامل.

ثانيا ينبغي، كما يبين الميثاق، أن يؤخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل.

وأود أن أؤكد للرئيس ولجميع المشاركين الآخرين على تعاون كندا التام والفعال حالما يبدأ الفريق العامل أعماله في كانون الثاني/يناير.

السيد يانيز - بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في المستهل، أود أن أعرب عن امتنان وفد

السلمية للمنازعات؛ وأخيراً، القرارات التي تقع في إطار الفصل السابع، وتنطوي على اللجوء إلى اتخاذ تدابير قسرية.

وتتطلب القرارات في هذه الفئات أغلبية مختلفة؛ فكلما ازدادت أهمية القرار الذي سيأخذ ارتفعت الأغلبية المطلوبة؛ وبذلك، فإن ما يطلق عليه حق النقض الذي تتمتع به الدول ذات العضوية الدائمة سيكون منطبقاً فقط على القرارات التي تندرج ضمن الفئة الثالثة، أي التي تعتمد في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي للفريق العامل مواصلة مداولاته أثناء الدورة الخمسين هذه، وأن يبدأ عمله المضموني في مطلع عام ١٩٩٦ على أساس التقرير والملخص الجامع الملحق به والآراء التي أعرب عنها خلال هذه المناقشة في الجمعية العامة.

وأود أن أتقدم بتأكيدات للمرة الثانية بأن وفد اسبانيا سيواصل الاشتراك بنشاط في عمل الفريق العامل وسيوفر للرئيس التعاون الضروري، وذلك كي نتقدم صوب تحقيق توافق في الآراء في جهودنا للتوصل إلى نتائج تكون مقبولة عموماً لدى الدول الأعضاء.

السيدة ويلمز هيرست (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زلنا نبحث مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن في الفريق العامل المفتوح العضوية منذ عامين. ومواقف الوفود معروفة للجميع. وقد أعرب وفد المملكة المتحدة عن موقفه ببعض التفصيل في الفريق العامل المفتوح العضوية. ويكفيني أن أقول اليوم أننا نؤمن بضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن، وبأن هذا التوسيع ينبغي أن يؤدي إلى تعزيز فعاليته. وبالنسبة لمسألة الأعضاء الدائمين الإضافيين نعتقد اعتقاداً راسخاً، كما أوضح كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية في هذه الدورة، أن هناك بلداناً معينة، ينبغي، بحكم مصالحها العالمية ومساهمتها في السلام الدولي، أن تدعى إلى قبول حقوق ومسؤوليات العضوية الدائمة. وبالتالي، فإننا نؤيد العضوية الدائمة لألمانيا واليابان لأننا نعتقد أن حالتها مقنعة تماماً. كما نرى بوضوح شديد الحاجة إلى وجود مقاعد إضافية لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس موسع. وما

والاقتراحات بل والصيغ المحددة التي قدمت في العام الماضي، يجب الاعتراف بأن ثمة اختلافات عميقة ما زالت قائمة بين أعضاء الفريق العامل. وينبغي ألا يكون في ذلك تشييط للعزائم؛ بل على العكس، ينبغي أن يحفز الفريق على مضاعفة جهوده لمواصلة التحرك قدماً في السعي لإيجاد حل يمثل توافق الآراء ويكون مقبولاً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فبالنسبة لموضوع له كل هذه الأهمية الحيوية لمستقبل المنظمة يصبح السعي إلى تحقيق توافق الآراء، أمراً أساسياً.

إن التوافق في الآراء قائم حول مبدأ توسيع عضوية المجلس، ولكنه ليس قائماً حول عضويته العامة أو تكوينه. وتؤيد اسبانيا زيادة معتدلة في عدد أعضاء المجلس لكي تصل إلى مجموع عام يتراوح بين ٢١ و ٢٥ عضواً. وهذا سيمكن من تحسين الطابع التمثيلي للمجلس بجعله أكثر توازناً وديمقراطية، مع المحافظة له في الوقت نفسه على تكوين ينسجم مع متطلبات الكفاءة والسرعة في المداولات وعمليات صنع القرار.

وتعتقد اسبانيا أن الزيادة ينبغي أن تشمل على نظام يوفر وجوداً أكثر توازناً في المجلس للدول ذات الوزن والتأثير في العلاقات الدولية والتي تمتلك القدرة والرغبة في تقديم إسهام هام في صون السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق المقاصد الأخرى للأمم المتحدة، وفقاً للمادة ٢٣ من الميثاق. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة بصورة خاصة، إلى الدول المساهمة بقوات وبأفراد آخرين في عمليات صون السلم.

وهذا لا يعني إنشاء فئة جديدة من أعضاء مجلس الأمن، إذ أن الدول التي تتمتع بحضور أكثر توازناً ستكون خاضعة للانتخاب دورياً من جانب الجمعية العامة، كما هو حال الدول غير الدائمة العضوية في المجلس، وذلك حتى تكفل دائماً وعلى النحو المناسب الشرعية الديمقراطية لهؤلاء الأعضاء.

وإن أي توسيع لمجلس الأمن سيؤدي لا محالة إلى تغيير في الأغلبية المطلوبة لصنع القرار. وعلى أساس أحكام المادة ٢٧ من الميثاق، يمكن في هذه الحالة التمييز بين أنواع ثلاثة من القرارات: أولاً، القرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية؛ وثانياً، القرارات المتصلة بالمسائل المضمونية التي تقع خارج إطار الفصل السابع من الميثاق، وهي أساساً مسائل تتصل بالتسوية

على نطاق واسع بغرض التوصل في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء حول هذه المواضيع الهامة. ونوقشت مسائل كثيرة، وتم الاتفاق على بعض الجوانب الهامة جدا. وهناك عناصر أساسية وضرورية أخرى ما زالت تتطلب مزيدا من المناقشة.

وأود أن أنضم إلى غيري من المتكلمين في توجيه الشكر إلى ممثلي تايلند وفنلندا على العمل الممتاز الذي أنجزاه في العام الماضي.

وتعليقا على إنجازات الفريق العامل، جاء في ملاحظات وتقييم نائب الرئيس، الواردين في مرفق التقرير المتعلق بأعمال الفريق أنهما يريان أنه:

"تم إحراز تقدم مهم خلال الدورتين الماضيتين، وأنه تم إرساء الأساس اللازم لعملية إصلاح مجلس الأمن".

إلا أنهما لاحظا أنه:

"من المهم أيضا التسليم بأنه ما زال هناك الكثير مما يلزم عمله قبل التوصل إلى اتفاق شامل فيما بين جميع الأعضاء".

ونصحا بأنه:

"من أجل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق يجب الحفاظ على زخم العمل الذي يضطلع به الفريق العامل". (A/49/965، المرفق، ص ١٤)

وحقيقة أن عددا كبيرا من الوفود طلب التكلم أثناء هذه الدورة، هي الدليل على رغبة الدول الأعضاء في الحفاظ على هذا الزخم. وقد تم التوصل فعلا إلى توافق في الآراء حول المنطلق الأساسي لفكرة الإصلاح، وهو أن مجلس الأمن يحتاج إلى أن يكون أكثر تمثيلا في طبيعته وأحسن تعبيراً عن عضوية المنظمة في نظام دولي متغير.

كما أكد نائبا رئيس الفريق العامل في التقرير أن:

"الوضع القائم سيظل سائدا إذا لم تبذل جهود جادة للإبقاء على هذا الزخم".

زلنا متفتحي ذهن بالنسبة لطبيعة تلك المقاعد الإضافية.

وبالنسبة لمسائل المجموعة الثانية، وهي الشفافية والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن نرحب بالخطوات التي اتخذها المجلس لتحسين أساليب عمله خلال العام الماضي، وقد قمنا بتشجيع هذه الخطوات - وبالذات بدء الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الرئاسة بصفة منتظمة لغير الأعضاء عن أعمال المجلس، وزيادة الإنفتاح في عمل لجان الجزاءات، وإقرار عملية تشاور أقوى مع الدول المساهمة بقوات. وقد استرشدت بعض هذه الخطوات بأفكار أثبتت في الفريق العامل، وفي الجمعية العامة بشكل أعم. وعملية التحول العضوي التطوري هذه يجب أن تستمر، كما يجب، في الوقت الحالي، أن يواصل الفريق العامل المفتوح العضوية نظره في هذه المسائل.

لقد أحرز الفريق بعض التقدم المفيد خلال الدورة التاسعة والأربعين، وهذا ما يدعونا إلى الإشادة برئيس تلك الدورة، وزير خارجية كوت ديفوار، وبهمة ومثابرة ممثلي تايلند وفنلندا، نائب رئيس الفريق العامل. إن ملاحظتهما وتقييمهما كانا مفيدتين بشكل خاص، وينبغي أن نجد فيهما مرشدا هاما لعملنا، عندما يستأنف الفريق العامل المفتوح العضوية أعماله، ونأمل أن يكون ذلك في المستقبل القريب جدا.

لقد أصبحت المسائل واضحة الآن. والمناقشة بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن طال أمدها، ونحتاج الآن إلى بذل مجهود حقيقي في هذه الدورة، تحت توجيه الرئيس، حتى نتقل من البحث إلى التفاوض، ومن النقاش إلى اتخاذ القرارات، لا لصالح مجلس الأمن وحده، بل من أجل إصلاح المنظمة ككل.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لا يزال صون السلم والأمن الدوليين هو المهمة الرئيسية لهذه المنظمة. والتغيرات في البيئة الدولية، التي أصبح يظللها الآن تعاون أوسع نطاقا، أتاحت ويسرت المناقشة حول طابع مجلس الأمن في المستقبل.

والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، قد أثبت جدارته كمحفل قيم، لتبادل الآراء

ومع ذلك، فقد سلما بأن:

"وفودا عديدة لا ترغب في تحديد أي مواعيد نهائية مصطنعة لاختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية". (المرجع نفسه)

ولا يزال جوهر المسألة هو كيف يمكن التوصل إلى وسيلة مثلى لترجمة توافق الآراء القائم حاليا بشأن الإصلاح، إلى نتيجة شاملة ودائمة يخرج بها الفريق العامل المفتوح العضوية. وقد طرحت الدول الأعضاء وناقشت بدائل مختلفة تتراوح بين اقتراحات تتضمن تقديرات مختلفة لزيادة العضوية في الفئتين الحاليتين، واقتراحات أخرى تتضمن وجهات نظر تأخذ في الحسبان إمكانية وجود فئة من بعض الدول الأعضاء تتناوب عضوية مجلس بصفة أكثر تواترا، وليس بصفة دائمة، مثل الاقتراحين المقدمين من إيطاليا والمكسيك. وكل هذه الاقتراحات تستأهل الاهتمام والنظر المتأنين.

إلا أن هذا التفكير من جانب العضوية العامة لا يجوز فهمه أو تفسيره على أنه مجرد تكرار لأعمال ومناقشات سابقة. فحتى وإن كان من الصحيح أن مرحلة العمل المقبلة هي مرحلة التفاوض الحقيقي، فهل نحن مقتنعون تماما بأنه يتوفر حاليا توافق آراء عريض القاعدة يكفينا للدخول في هذه المرحلة؟ هل نحن متفقون الآن على جميع المبادئ ذات الصلة؟

إن وفد بلدي لديه انطباع بأننا في الوقت الحالي لم نتوصل بعد إلى تلك المرحلة. وهذا يصدق بصفة خاصة على المناقشات المتعلقة بمسألة الفئات المقبلة لعضوية مجلس الأمن. والمداومات بشأن تلك المسألة دقيقة وحساسة بشكل خاص، والاقتراحات المتعلقة بالفئات المختلفة والجديدة ما زالت تثير اهتمام وفد بلدي.

وينبغي للقرار النهائي بشأن طابع مجلس الأمن وتكوينه مستقبلا أن يرمي إلى التعبير عن واقع الجمعية العامة التي توسعت وازدادت عضويتها. وينبغي أن يتجه الطريق الذي سيتبع في النهاية صوب زيادة الاحتمالات القائمة للتناوب فيما بين أكبر عدد ممكن من الأعضاء لا التقليل منها. ولهذا السبب ينظر وفدي بقلق عميق إلى الاقتراح الداعي إلى رفع الحظر عن إعادة انتخاب أعضاء مجلس الأمن فورا.

ولا ينبغي لمسألة زيادة عضوية مجلس الأمن أن تحول انتباهنا عن مسائل هامة أخرى تتعلق بعمل المجلس الحالي وتفاعله مع بقية الأعضاء. فهذه المنظمة ملتزمة بعملية تنشيط هيئاتها الرئيسية، بما في ذلك الجمعية العامة. والجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة التي تتمتع فيها جميع الدول الأعضاء بعضوية دائمة.

وكما قال مؤخرا نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلادي، السيد غويدو دو ماركو، خلال الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة:

"لقد قلنا دائما وما زلنا نعتقد أنه ينبغي تنشيط دور الجمعية العامة... ولدى إعادة تنظيم هيكل مجلس الأمن، من الأساسي أن تقوم علاقة تكافلية بين المجلس والجمعية العامة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٠، ص ٥٩).

ولا يمكننا تعزيز إسهام العضوية العالمية للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين إلا من خلال إقامة علاقة متجاوبة ومباشرة بصورة أكبر بين الجمعية ومجلس الأمن.

وقد أمكن بالفعل إنجاز الكثير في جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية. وترحب مالطة بالإجراءات التي أدخلت حتى الآن. فهي تشكل خطوات في الاتجاه السليم وأمثلة على الإرادة والالتزام بالشفافية. ومن شأن الإجراءات الموجهة صوب زيادة المشاركة تيسير أعمال المجلس والجمعية في ضمان فعالية المنظمة.

إن الجهود التي بذلها الفريق العامل حتى الآن تقتضي أثر واحد من أساليب التفكير المتعددة التي اتبعتها الدول الأعضاء بشأن مستقبل المنظمة. وقد أتاحت لنا الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة لتجديد التزامنا بمبادئ الميثاق. وينبغي لنا بالفعل أن نستفيد بالكامل من الزخم الذي ولدته هذه المناسبة وأن نعمل على تحقيق إنجازات كبيرة خلال هذه الدورة. ولكن ينبغي أن يكون هذا العزم مبعثا للتشجيع لا التقييد. فهو يمثل هدفا أكثر من كونه خطة. والإصرار دون سبب على جدول زمني صارم قد يجعلنا نحيد عن الموضوع ويبعدنا عن

وترى ماليزيا أنه ينبغي توزيع المقاعد الدائمة على أساس المناطق، لا على أساس بلدان معينة. وفي ضوء الدور المتزايد الأهمية للتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية في سياق العالمية، فإن تكوين أي هيئة عالمية ينبغي أن يعبر عن هذا التطور الهام. ولا بد أن تكون مصالح المنطقة، لا مصالح بلدان بعينها، هي الأساس، وهذا المفهوم اعتنقته بالفعل واحدة من أكبر المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة.

وبعد مرور خمسين سنة على ولادة هذه المنظمة، لا بد لنا أن نتخذ خطوات، إن لم نقل وثبات، للابتعاد عن الممارسات التي ترسخ سياسة القوة. ونحن بحاجة إلى الاقتراب من أشكال تمثيلية بقدر أكبر ترمي حقا إلى التعبير عن المصالح المشتركة للجميع. وفي هذا الإطار وحده يمكن أن تكون هناك مصالح دائمة، يقرها - في إطار ديناميات المنطقة - الشركاء في المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية. ولكن سيتعين رسم هذه الآلية بصورة مفصلة من قبيل الأقاليم المعنية. ويتطلع وفدي إلى مشاطرة أفكاره حول هذه المسألة عندما يعود الفريق العامل إلى الانعقاد.

وبالنسبة لحجم الزيادة، فلا احتكار للحكمة أو المعرفة بشأن الرقم السحري. فهو، في نهاية المطاف، قرار سياسي بالدرجة الرئيسية ولا بد أن يراعي شواغلا جميعا، وخاصة المتضررين منا بالفعل، وبالتحديد البلدان النامية. ولا يمكن للمجلس أن يبقى أو يصبح مقرا دائما متعدد الأطراف مقصورا على الأغنياء والأقوياء.

ومسألة حق النقض من القضايا الأساسية، لأنها تؤثر بصورة مباشرة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وما برحت ماليزيا تبدي بصورة ثابتة معارضتها لحق النقض. وقد أكد رئيس وزراء ماليزيا، في بيانه بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، على هذا الموقف بقوله:

"ينبغي إسقاط حق النقض. ويجب ألا يستخدم مجلس الأمن في ظل أي ظروف كأداة في يد بلد بعينه." (المرجع نفسه)

إن حق النقض يبطل مفعول مبدأ التساوي في السيادة - وهو أمر عفا عليه الزمن. ومع أن الممارسة الصريحة لحق النقض تضاءلت منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أن التهديد باستخدامه يستغل غالبا لمنع

المناقشة الصريحة التي اتسم بها عمل الفريق العامل المفتوح العضوية حتى الآن.

ويتمثل التزامنا الأساسي في التوصل إلى إصلاح منصف ودائم، إصلاح لا يقلل من قدرة مجلس الأمن ومسؤوليته الحالية في الاضطلاع بمهامه وفقا للمبادئ التي ينص عليها الميثاق. هذا هو الالتزام الذي يعلن وفدي عن تأييده التام له.

السيد فاناراجاستنغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود بادئ ذي بدء أن نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي بذلها رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، السيد أمارا إيسي، ونائبا الرئيس، الممثل الدائم لفنلندا والممثل الدائم لتايلند. ولم يكن العمل في إطار الفريق يسيرا على الإطلاق، نظرا لأهمية القضايا المطروحة وتعقيدها. ولا يزال يتعين على الفريق أن يجد الوصفة الصحيحة والتوازن السليم بين دوافع الديمقراطية وسياسة القوة، بينما نظل نعمل بصورة جماعية على النهوض بالسلم والأمن والتنمية على المستوى الدولي.

وما برحت المسألة المتعلقة بمجلس الأمن موضع مناقشات مكثفة منذ سنوات داخل هذه الهيئة وخارجها. ومنذ إنشاء الفريق العامل قبل سنتين، ازداد الزخم العالمي لإعطاء مجلس الأمن الصبغة التمثيلية وتحسين أساليب عمله واتخاذ قراراته. وبعد سنتين من الاجتماعات، تم التوصل إلى توافق في الآراء على توسيع العضوية، كما هو وارد في تقرير ذلك الفريق. ولكن زيادة العضوية أو توسيعها، بقدر كبير أو صغير، لا يحلا في حد ذاتهما المشاكل المتعددة الأوجه التي تواجه مجلس الأمن. فلا بد من إعادة تشكيل مجلس الأمن وإصلاحه بصورة شاملة إذا أريد له الاضطلاع بالوظيفة التي أوكلها إليه الميثاق.

وقد قال رئيس وزراء ماليزيا، في تعليقه على عضوية مجلس الأمن في خطابه أثناء المناقشة العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قال، كما فعل في مناسبات سابقة:

"أنه ينبغي إعطاء المقاعد الدائمة للمناطق، وربما يمكن تحديد ذلك باستخدام آلية إقليمية." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٢، ص ٥)

والواردة في الوثيقة A/49/965. وتعالج الورقة مسألة التوسيع ومسألة طرائق العمل كليهما. ولقد أقدم المجلس، استجابة للإلحاح العالمي، بما في ذلك الإلحاح الذي أبدته حركة عدم الانحياز، وبغية تحسين طرائق عمله، على الأخذ ببعض التدابير. ومع ذلك، لا يزال يتعين إضفاء الطابع المؤسسي على هذه التدابير. ونعتقد بأن ثمة تدابير أخرى، مثلما تقترح حركة عدم الانحياز، ينبغي أن يعتمد عليها مجلس الأمن من أجل تحسين الشفافية.

وثمة مجال معين يتطلب اهتماما فوريا هو المجال المتعلق بالمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وعلى الرغم من أن البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أدى بدرجة ما إلى تيسير إجراء بعض المشاورات، فإن العملية لا تزال مؤقتة. وتولي الرئاسة بصورة مشتركة بين رئيس مجلس الأمن والأمانة العامة مسألة غير مجددة. وقد حان الوقت لتنفيذ المادة ٤٤ من الميثاق، وهي المادة التي تدعو الدولة العضو المعنية إلى

"أن تشترك في القرارات التي يصدرها مجلس الأمن فيما يختص باستخدام وحدات من القوات العضو المسلحة لهذه الدولة العضو".

ونود أن نؤكد شعورنا بخيبة الأمل لمنع المنظمات غير الحكومية من المشاركة في الفريق العامل هذا - ومن قبيل المفارقة أن يتم ذلك غالبا من جانب الوفود ذاتها التي أيدت مشاركتها في أفرقة عاملة أخرى تابعة للجمعية العامة. وبإمكان الفريق العامل أن يستفيد من مساهماتها، ويحدونا الأمل في أن تحل هذه المسألة خلال الرئاسة الحالية.

وتتوقف مصداقية مجلس الأمن وفعاليته في صون السلم والأمن الدوليين على نجاح هذه العملية الإصلاحية. ونحن إذ نؤيد مجلس الأمن، لا بد لنا من تصحيح جوانب ضعفه وخلله الحالية. ويجب أن يكون مجلس الأمن، بعد إصلاحه وإعادة تشكيله، انعكاسا لحقائق العصر.

السيد لاينغ (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يؤيد وفد بليز تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به وفد غيانا قريبا بالنيابة عن الاتحاد الكاريبي، وهو البيان

المجلس من الاضطلاع بولايته بموجب الميثاق. ويبدو أن هناك علاقة مترابطة بين عدم استخدامه وازدياد عدد الجلسات غير الرسمية، التي تشترك فيها عادة دول أعضاء مختارة، حيث تتخذ فيها القرارات في كثير من الأحيان.

وفي الوقت ذاته، من الواضح أن الذين يمتلكون حق النقض لن يوافقوا على إلغائه. وعلى الرغم من ذلك، لا بد للمجتمع الدولي أن يواصل نضاله هذا. إننا نؤيد بالكامل الاقتراح الداعي إلى تعريف المادة ٢٧ من الميثاق، التي يتميز وضعها الحالي بالغموض. فالمادة ٢٧ تفرق فيما يتعلق بإجراء التصويت بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية، ولكن دون تعريفها. ووفقا للكاتبين غوودريتش وهامبرو، صاحب الكتاب الذي نشر في عام ١٩٤٩:

"لا يوجد في الميثاق مادة تثير الخلاف من الناحية العملية أكثر مما تثيره المادة ٢٧". (ميثاق الأمم المتحدة - تعليقات ووثائق، ص ٢٢٠)

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لإجراء دراسة جادة ومتعمقة لتطبيق المادة ٢٧ استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٧ (د - ٣) المتخذ في عام ١٩٤٩.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي الاقتراحات المحددة التالية: أولا، وضع معايير عامة لتحديد ما يعتبر أعمالا ذات طبيعة إجرائية، كما تنص على ذلك المادة ٢٧ (٢) من الميثاق؛ ثانيا، تحديد المسائل ذات "الأهمية الحيوية" كما ينص عليه القرار ٢٦٧ (د - ٣) حيث يمكن تطبيق حق النقض؛ ثالثا، وضع آلية لتعديل نظام التصويت الحالي، بما في ذلك كفالة ألا يكفي صوت واحد لمنع الأغلبية الساحقة داخل المجلس من إعلان موقف أو اتخاذ قرار.

ونحن، إذ نعترف بالصعوبات، نعتقد بأن تطبيق حق النقض يمكن تعديله عن طريق إجراءات وعمليات تفاهم يمكن التوصل إليها في سياق مرحلتنا المقبلة من المناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية. ويحدونا الأمل في أن يكون الأعضاء الدائمون متفهمين، وفي ألا يتخذوا نهجا متصلبا لو أريد إحراز تقدم كبير في جميع الجوانب.

ويؤيد وفد بلدي بالكامل موقف حركة عدم الانحياز مثلما يظهر في ورقة الموقف التي أعدتها

لحقوق الإنسان والحريات، وهو الصرح الذي شيدناه بعملنا الدؤوب منذ ميثاق الأطلسي.

وبما أنه لا توجد دولة اعترضت على أهمية مبدأ الديمقراطية خلال هذه العملية المستفيضة، يبدو لوفدنا أنه يوجد اتفاق بشأن عدد من المسائل. أولاً، نعتقد أنه يوجد اتفاق واسع النطاق بشأن إصلاح حق النقض الذي لا يحظى بأي شعبية. ودليل آخر على هذا الاستنتاج هو صمت عدد من الدول العظمى التي كان بإمكانها أن تدعي بأن هذا امتياز لها. ومع هذا الحشد الواسع الانتشار من الأصوات التي تؤيد التغيير، نستنتج أنه يوجد اتفاق على إصلاح حق النقض. ومن المحتمل أن يتناول الإصلاح إما حالات معينة يمكن ممارسة حق النقض فيها أو اشتراط موافقة حد أدنى من الدول في أية ممارسة يتفق عليها.

وإذا كنا على خطأ، نطلب إلى أولئك الذي يخالفوننا الرأي أن يفصحوا عن آرائهم. وإذا كنا على حق، نوافق على أن التطبيق الكامل لهذا المفهوم قد ينتظر تحقيق اتفاق بشأن عدد من المسائل الأخرى. ولا بد لوفدنا طبعاً من أن يسلم بأن تلك الدول التي تملك الآن حق النقض قد تستثنى مؤقتاً من عملية الإصلاح هذه.

لقد كانت هناك إسهامات غنية في المناقشة بشأن هيكل مجلس الأمن. وبالإمكان التوصل إلى اتفاق واسع النطاق. ويعتقد وفدنا بأنه يوجد شعور عام بأن جميع المناطق الخمس الممثلة في هذه المنظمة ينبغي تمثيلها على نحو عادل وديمقراطي في العضوية الدائمة للمجلس. وتكمن الخلافات في تفاصيل من قبيل عدد هؤلاء الأعضاء، وطريقة اختيارهم ومدة ولايتهم.

ومع هذا فلو أراد رئيس الجمعية العامة لدى استئناف مداوات الفريق العامل أنه يحدد توافق الآراء على هذا المبدأ العام فإن ذلك ييسر إحراز المزيد من التقدم. وبطبيعة الحال فإن وفدي يرى أنه يجب تسوخي الإنصاف وأن جميع المناطق تستحق التساوي في التمثيل - أي عضوين عن كل منطقة فيشمل ذلك أربعة من الأعضاء الدائمين الحاليين. ثم إننا قد نتعايش مع استمرار الأعضاء الدائمين الحاليين في العمل وممارسة امتيازاتهم - وأرجو أن يكون ذلك بصورة مؤقتة.

الذي للأسف لم يمكن الإدلاء به في وقت مبكر عن ذلك.

ومنذ أن بدأت هذه المرحلة الأخيرة من المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، قبل عامين تقريبا، يركز المتكلمون في أحيان كثيرة على الاختلافات بيننا، وبشعور من خيبة الأمل في بعض الأحيان. ومع ذلك، ولدى التمعن في دراسة التقرير الأخير لنايبي رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المتعلق بهذا الموضوع، من الجدير بالملاحظة أنه تم التوصل إلى قدر كبير من الاتفاق بشأن عدد من المواضيع. ومرد توافق الآراء هذا بدرجة كبيرة إلى الجهود الدؤوبة التي بذلها نايبا الرئيس، بتوجيه وإلهام من سلفي الرئيس البارزين، السيد صموئيل إنسانالي والسيد أمارا إيسي. لذلك، يمكننا أن ندرس بشعور من الارتياح ذلك القدر الكبير من الاتفاق الذي تحقق بشأن مسائل تتعلق بطرائق عمل المجلس، ولا سيما الموضوع الحساس الألف ذكره، وهو موضوع الشفافية. وأنوه بأن جوانب التقدم هذه جديرة بالملاحظة.

ويتضح تماما لوفد بلدي أنه يوجد اتفاق على وجوب إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس. والواقع أن هذا الوفد لم يسمع، ولو مرة واحدة، أي دفاع عن الموقف المناقض لموقفنا خلال المداخلات العديدة في المناقشات العامة في هذه الجمعية، أو خلال المناقشات السابقة للجمعية بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أو خلال جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية، أو خلال الاجتماع التذكاري الخاص الذي عقد مؤخرا. ويبدو أن هذا نصر بدون مضمون. ولكن، بغية فهم أهميته، يجب علينا مراعاة الازدياد الهائل في تشريعات المنظمة بشأن مبدأ إضفاء الطابع الديمقراطي. ولقد قبلت أكثر الحكومات بعدا عن الديمقراطية في السنوات الأخيرة وتحت ضغط جهودنا المشتركة ودون ممانعة تذكر الالتزام بمنح الحريات والديمقراطية لشعوبها. وازدهر إجراء الانتخابات في جميع أنحاء هذا الكوكب، تحت لواء الديمقراطية. وأشرفت الأمم المتحدة على عمليات التحول إلى الديمقراطية في أماكن عديدة، وهو موضوع نناقشه رسميا الآن خلال دورات هذه الجمعية، كما فعلنا هذا الصباح. وأصبح حق شعب ما في الممارسة الحرة للديمقراطية الآن مكرسا كمييار حاسم من معايير القانون الدولي. وكيف يمكن أن يكون خلاف ذلك؟ إن الديمقراطية هي جانب من جوانب الصرح الفذ

مشترك؛ ولا يمكن أن يكون بخلاف ذلك. ولذا فإن مبدأ تقاسم المقعد قد يكون سليماً في حالة المجلس أكثر منه في حالة المؤسسات المالية.

واسمحوا لي أن أوضح ذلك: فإذا لم نضلع شيئاً بخلاف ضمان زيادة مشاركة الأغلبية العظمى من الدول غير الممثلة مع استبعاد جانبي عدم الإنصاف وانعدام الديمقراطية نكون قد أنجزنا الكثير، وسوف يشعر وفدي بالقدر المعقول من الرضا. وفي ظل القيادة الحكيمة للرئيس يراودنا أمل كبير في التوصل إلى نهاية سعيدة وموفقة لهذه المناقشات خلال هذه الذكرى السنوية الخمسين المجيدة. وأتمنى لكم حظاً سعيداً.

السيد العمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كان البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكولومبيا نيابة عن حركة عدم الانحياز أمينا فيما يتعلق بالمناقشات والاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر القمة الحادي عشر للحركة الذي عقد في كرتاخينا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي؛ ويؤيد وفدي هذا البيان تأييداً كاملاً.

وقد أشار البيان بوجه خاص إلى ضرورة إسباغ الديمقراطية على أعمال الأمم المتحدة كي تعكس الطابع العالمي للمنظمة وتطبق مبدأ التساوي في السيادة بين الدول. كما شدد على شرطي التمثيل والشفافية في مجلس الأمن. وأعاد التأكيد بالمثل على الاقتراح الشامل المقدم إلى الفريق العامل من بلدان عدم الانحياز وعلى الموقف المبدئي بضرورة إقرار زيادة كبيرة في نسبة أعضاء مجلس الأمن المنتمين للحركة. وأخيراً، فإن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز أعادوا على نحو سليم للغاية تأكيد الموقف الذي اتخذته الحركة في اجتماعات قمته الخامسة والسادسة والعاشرة بشأن مسألة حق النقض، ومفاده أنها تؤيد تقليص مجال تطبيق حق النقض كخطوة نحو إلغائه، وطلبوا في الختام إلى المؤتمر العام أن يستعرض ميثاق الأمم المتحدة وفق ما جاء في المادة ١٠٩ من الميثاق.

وهذا الإسهام الذي قدمته حركة عدم الانحياز بعد الانتهاء من تقرير الفريق العامل المعروض علينا، مهم بشكل خاص لأنه يكفي في حد ذاته لأن يكشف بطريقة جادة ومسؤولة مشكلة إصلاح مجلس الأمن برمتها بحيث يلبي فعلاً تطلعات الأغلبية العظمى من

لقد استمعنا إلى عدد من الوفود يوصون بتعيين دول معينة بأسمائها أعضاء دائمين على وجه التحديد. بيد أن وفدي يرى أن منهج تسمية الدول لا يتماشى مع منطق الديمقراطية الرئيسي. وفضلاً عن هذا، فنحن جميعاً ندرك ظاهرة انحلال الدول والمسائل الصعبة الناشئة عنها والمتعلقة بخلافة الدول. ففي السنوات الأخيرة كان لا بد من التصدي لهذه المسألة حتى فيما يتعلق بعضو دائم في المجلس. ومن الخطأ أن نجازف الآن.

وواضح من ناحية أخرى أنه يوجد اتفاق على عدد من العوامل التي تفيد بلا جدال التوصية بتعيين دول معينة، من بينها عضو حالي دائم. وهذه العوامل تتضمن بالتأكيد ما يلي: أولاً، الرغبة في الإسهام بقدر كبير في السلم والأمن؛ ثانياً، القدرة الدستورية والمادية على الإسهام في السلم والأمن؛ ثالثاً، امتلاك الوسائل المالية الكافية لهذا الإسهام والتي تدل عليها التقديرات الدنيا لميزانية الأمم المتحدة.

فلنعمل، إذن، على إرساء هذه المعايير أو ما يماثلها أو غيرها بدلاً من المناقشة حول دول بعينها. فلربما لو طبقت هذه المعايير تتأهل دولتان أو ثلاث منها عضو حالي دائم، للتعيين للعضوية الدائمة بشكل خاص فضلاً عن الأعضاء الإقليميين العشرة الدائمين الذين نقترحهم.

وفي هذه المسألة برمتها جانب غير ديمقراطي بصورة سافرة هو أن الأغلبية العظمى للدول لم تشغل مقاعد في مجلس الأمن على الإطلاق. وثمة اتجاه في الوقت الحاضر إلى أن تشغل مقاعد المجلس وفود كبيرة بالقدر الذي يكفي لتمكينها من المشاركة في لجانها العديدة وكثرة السفر إلى أنحاء العالم. وواضح أن هذا الاتجاه سيستمر ما لم نتوصل إلى حل مبتكر.

ويقترح وفدي مجدداً أن يكون أمام الدول خيار - وأكرر: خيار - تطبيق الأسلوب العادي لعضوية المجلس وهو تقاسم أحد المقاعد على أساس دون إقليمي وعلى أساس الجوار أو الملاصقة، كالمتمتع حالياً في مرفق البيئة العالمية وغيره من المؤسسات المالية.

ومنذ عام ١٩٤٥ حينما تقرر تحريم استعمال القوة انفرادياً للمرة الثانية أو الثالثة في هذا القرن، أعربنا عن المشاركة بإرادتنا في نظام للأمن الجماعي الذي يشمل الأمن الإقليمي. فالأمن في نظام كهذا مسعى

وهناك أيضا المشاكل التي تنجم عن عدم اكتمال بعض الاقتراحات. والواقع أن حركة عدم الانحياز عرضت اقتراحاتها على أساس نهج شامل. ولهذا، فهناك حاجة الى طريقة عمل جديدة توجه الى الجهود الى تحقيق ما هو ممكن لأنه سيكون مقبولا لدى أكبر عدد، بدلا من مواصلة استكشاف طرق تؤدي لا محالة الى استحكام الخلاف.

وبالنسبة لطريقة العمل الجديدة هذه، فالمطلوب الآن، أكثر من أي وقت مضى، هو الشفافية في إدارة المناقشات، وتشجيع الأخذ بنهج شامل إزاء مسألة إصلاح مجلس الأمن، والسعي لتحقيق توافق في الرأي عند وضع وصياغة الترتيبات المتفق عليها. وفيما يتعلق بالشفافية، أود أن أذكر على وجه الخصوص أن وفد بلادي قد اقترح مرارا وتكرارا إطلاع الجمهور في بلداننا بصفة منتظمة وموضوعية على تقدم مناقشاتنا لكي يتضح بجلاء مدى تعقد هذه العملية ولكي لا يجري التوصل الى نتائج متسارعة أو تشجيعها.

ولكي يصبح الفريق العامل ديناميا، ينبغي له أيضا أن يقيم علاقة ثقة تامة بين أعضاء المكتب والدول الأعضاء. ويجب أن يشعر المكتب بالتشجيع لكي يتمكن من الاضطلاع اضطلاعا تاما بدوره في التقليل من التباين في وجهات النظر بروح من الحياد الكامل. ويسرني في هذا الصدد أن أشيد بالرئيس أمارا إيسي وبزملائنا من تايلند وفنلندا على الجهود التي بذلوها في سبيل ذلك الغرض.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يحفزنا الى السعي لإعادة المنظمة الى الشعوب التي كرس الميثاق باسمها القيم والأغراض والمبادئ التي ينبغي لنا أن نحاول تشجيعها الآن أكثر مما مضى. وترتبط أوجه الاحباط التي تصيب الرأي العام في معظم الأحيان بالخلل في عمل مجلس الأمن. ولهذا، يجب أن تتوجه جهودنا المشتركة بحسم صوب إجراء إصلاح يبرر موقف أولئك الذين يؤمنون بأن فعالية مجلس الأمن تتماشى مع تحقيق الديمقراطية والشرعية.

ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في بناء نظام جديد للعلاقات الدولية يركز على النقاء الأصلي لقيم ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه ومبادئه ويتمتع بالحماية من ردود فعل الحرب الباردة وممارساتها وتبعاتها.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويحظى بتأييدها الكامل. ومن هذا المنطلق كان للموقف المعرب عنه في كرتاخينا أثر توضيحي يفيد بوجه خاص في الأنشطة المقبلة للفريق العامل.

وبفضل المناقشات المستفيضة والمضنية التي أجريناها على مدى العام الماضي في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، نبدأ اليوم مناقشتنا لهذا البند ونحن على علم أكبر بالعقبات السياسية التي تزداد حدتها بسبب أوجه القصور المنهجية مما يحول دون إحرازنا لتقدم ملموس.

ولكن مهما كان رأينا في المناقشات التي أجريناها حول هذه المسألة في الدورة التاسعة والأربعين فإننا يجب أن نسلم بأن أعمال الفريق العامل دخلت الآن مرحلة حاسمة وجديدة في نوعيتها. وهذا تطور واعد وموفق من أجل مصداقية وفعالية الفريق العامل، إذ يشكل إطار للحوار الديمقراطي داخل الأمم المتحدة وتعبيرا عن ممارسة الجمعية العامة لمهامها التشريعية والسياسية.

ومن ثم، فإن وفد بلادي، ومواقفه واضحة بكل جلاء وتفصيل بالنسبة لكل جوانب هذه المسألة الهامة، سيركز اهتمامه على الجوانب التي يعتبرها حاسمة، ولا سيما الجوانب المنهجية منها، بينما يستعد الفريق العامل للخوض في مناقشات، في بداية العام القادم، نأمل أن تكون حاسمة بالنسبة لمستقبله وبالنسبة لنجاح جهودنا.

ولا شك في أن الفريق العامل اضطلع بدور هام في مناقشة شاملة أسهمت في تطوير الآراء وفي ظهور قوة محركة لاستخلاص اقتراحات ملموسة يظهر ثراؤها وتنوعها في الخلاصة التي نشرت في شكل وثيقة عمل. إلا أنه الإعراب على نطاق واسع عن الرغبة المخلصة في جعل مجلس الأمن أكثر فعالية وشفافية وشرعية وديمقراطية، يأتي في مواجهة واقع أن هذه العملية تجمع بين دول تسعى الى تحقيق أهداف متعارضة - بل قد يكون من المتعذر التوفيق بينها. وفضلا عن ذلك، هناك القيود القانونية والمؤسسية التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة ذاته.

وفي هذا العام، عام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نوحّد جهودنا لنكفل لهذه المنظمة أن تكون معدة إعدادا جيدا للنصف المقبل من القرن. ومجلس الأمن بعد إصلاحه، بما يمكنه من الاعتماد على الدعم العالمي، ستكون له أهمية حيوية في العقود القادمة.

ومنذ مناقشتنا في العام الماضي، أجرى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، الذي أنشأته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، مناقشة دينامية وغنية حول جميع المسائل المتعلقة بولايته. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسفيرين فيلهيلم برايتنشتاين، ممثل فنلندا، ونيثيا بيولسونغرام، ممثل تايلند، على الجهود الدؤوبة التي اضطلعوا بها بصفتها نائبي رئيس الفريق العامل. ووفد بلادي، مثله كمثل وفود أخرى كثيرة، ممتن عميق الامتنان لخلاصة الملاحظات والتقييم التي أعدها سويّا في الوثيقة A/49/965، التي توفر نظرة متفحصة للغاية في التقدم الذي أحرز خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

وخلال المناقشة العامة التي جرت هذا العام، ومؤخرا جدا خلال الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة، أكد عدد كبير من رؤساء الوفود مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم جوهري في عملنا، الذي ينبغي أن يكمل في النهاية باتخاذ قرار سياسي بشأن الإصلاح الملائم للمجلس. وعلينا أن نستفيد من هذا الاهتمام الرفيع المستوى بالموضوع ومن الدينامية التي نشهدها حاليا. وعلينا أيضا أن نستهدف أولا إجراء مناقشة أكثر تركيزا، ثم ندخل في عملية المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وقد قام وفد النمسا، بالاشتراك مع وفود عدد من البلدان الأخرى، بإعداد ورقة مناقشة قدمت إلى الفريق العامل خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. والغاية من إعداد هذه الورقة هي تقديم مساهمة بناءة في المناقشة وتسهيل الضوء على حلول وسط ممكنة. ويمكن تلخيص النقاط المحورية في موقف النمسا - التي تبلورت بعد دراسة متعمقة لمقترحات واقتراحات عديدة أخرى طرحت خلال مداورات الفريق العامل ووردت أيضا في الوثيقة المشار إليها - على النحو التالي:

والفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن لن يضطلع بعمل مفيد إلا إذا صمم كل المشتركين فيه على إرساء جهودهم على هذا المنظور التاريخي.

السيد سوشاريا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التحدي الذي يواجهه مجلس الأمن اليوم، بعد ظهور روح تعاونية جديدة في العلاقات الدولية، هو أن يتكيف تماما مع الوظيفة التي كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة يتوقعون منه أن يضطلع بها، وهي أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا تحد لنا كلنا أثناء مناقشتنا مرة أخرى لمسألة إصلاح مجلس الأمن. والأنشطة المتزايدة والنطاق المتسع لعمليتي اتخاذ الموقف واتخاذ القرار باسم جميع الأعضاء، تؤكد أهمية الشرعية الشاملة لمجلس الأمن بصفتها الهيئة السياسية العليا في الساحة الدولية.

وترى الأغلبية العظمى للدول الأعضاء أنه على الرغم من ذلك لا يأخذ التشكيل الحالي لمجلس الأمن في الاعتبار التغيرات الدولية التي طرأت أثناء العقود الماضية من جراء أمور عدة من بينها عملية تصفية الاستعمار، والتطورات السياسية والاقتصادية وما اقترن بها من عمليات لإعادة تشكيل الأوضاع على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وترى أن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين، لا يبين بصورة كافية الصبغة العالمية لمن أوكلوا إليه التفويض، وهم كل أعضاء المنظمة، والنمسا يؤرقها هذا الشاغل مع غيرها.

وينبغي لسلطة مجلس الأمن أن تكون من القوة بحيث تولد الإرادة السياسية على النطاق الواسع لجمعية أعضاء المنظمة ليضطلعوا بتنفيذ قراراته.

ومهمة صيانة وتعزيز شرعية مجلس الأمن هذه، وكفالتها بدرجة عالية من التمثيل وبالشفافية الواجبة، تشكل التحدي الأساسي الذي سيواجهه مجلس الأمن مستقبلا. ونحن، الدول الأعضاء الممثلين في الجمعية العامة، يجب أن نضع الأسس اللازمة لذلك. ويجب أن نتفق على التغيرات الهيكلية اللازمة لتمكين مجلس الأمن من الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي.

أيضا زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء. وفي رأينا أن من الأهمية القصوى أن يتمكن الأعضاء في مجموعهم من تفهم الكيفية التي يتعامل بها المجلس مع الأوضاع السياسية. وسيكون من المفيد للغاية في هذا الصدد توفير تدفق كاف للمعلومات الى الدول غير الأعضاء، لذلك ينبغي تسهيل هذا التدفق باستمرار. ومن المؤكد أنه لضمان جعل المناقشات والمفاوضات بناءة، لا بد الإبقاء على المداولات التي تجرى في جلسات مغلقة.

ومع ذلك، ينبغي تحقيق قدر من التوازن بين نظام السرية والشفافية بغية تمهيد السبيل لتزويد عمل المجلس بتغذية مرتدة من المجتمع الدولي على نحو ما هو ممثل في الجمعية العامة. وينبغي أن تمكن الوفود التي لها اهتمام خاص بحالات سياسية معينة يبحثها مجلس الأمن، من أن تبدي آراءها وتبدي بدلها في مرحلة مبكرة من عملية اتخاذ القرار. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان التي تهتم سياسيا بصراع ما أو التي تتأثر اقتصاديا بنظام للجزءات يصدر مستقبلا أو مطبق حاليا وذلك بسبب قربها الجغرافي على سبيل المثال.

ومن شأن تحقيق تبادل أفضل للآراء والمعلومات أن يساعد في زيادة ثقة الدول غير الأعضاء في عمل المجلس، وفي مصداقيته وسلطته السياسية.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلادي ترحيبا صادقا بالتحسينات الهامة التي أدخلها المجلس في العام الأخير أو نحو ذلك، في سبيل إتاحة فرصة أفضل للحصول على المعلومات، ونطلب من جميع الأعضاء الحاليين والذين سيحصلون على عضوية المجلس في المستقبل أن يكفلوا متابعة هذه الخطوات المبدئية على نحو ملائم ومستمر.

ونظرا لأن المناقشات المتعلقة بتوسيع مجلس الأمن تواجه صعوبات معروفة تماما، فإننا نرى أنه من أجل تعزيز شرعية المجلس، هناك حاجة ملحة الى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام الى المجموعة الثانية من الآراء الواردة في الخلاصة الجامعة، بغية تعزيز الشفافية وأساليب عمل المجلس.

إن النمسا، بما لها من تقليد طويل العهد في مجال عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، تعلق أهمية قصوى على تدفق المعلومات

أولا، ينبغي في رأينا أن يكون الهدف الرئيسي للإصلاح هو ضمان تحقيق درجة عالية من الطابع التمثيلي في المجلس، فضلا عن الكفاءة والفعالية في أعماله. ومع وضع هذا الهدف نصب أعيننا، ينبغي أن يراعى التوسيع المقبل للمجلس - الذي لا يجب أن يتجاوز بأي حال ما مجموعه ٢٥ عضوا - مراعاة كاملة واقع لعالمنا المعاصر وطابعه التعددي، وأن يلبي الحاجة الى التمثيل الجغرافي العادل.

ثانيا، خلال الـ ٥٠ عاما الماضية، أثبت المفهوم الذي يقضي بوجود أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين أن له مزاياه. واقترحت عناصر ديمقراطية بالاستمرارية الضرورية لعمل المجلس والتعبير على نحو ملائم عن الهيكل الدولي للقوة، مما أدى الى ضمان درجة معينة من الطابع التمثيلي وتوفير أفكار جديدة لحل المشاكل المرتقبة. وفي رأينا، وانطلاقا من تجربتنا، ينبغي أن يجري أي توسع في المستقبل في إطار الفئات الحالية وذلك بالمحافظة بقدر الإمكان على التشكيل المتوازن الحالي بين المقاعد الدائمة والمقاعد غير الدائمة.

ثالثا، ينبغي أن تتمثل المعايير العامة لاختيار الأعضاء الدائمين الجدد في الواقع السياسي والاقتصادي الحالي، والنفوذ العالمي للمرشحين المحتملين، ومقدرتهم على المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين واستعدادهم لذلك، بما في ذلك المساهمة في عمليات حفظ السلام. ولا بد من تطبيق مبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

رابعا، بالنسبة لانتخاب الأعضاء غير الدائمين - استنادا أيضا الى مبدأ التوزيع الجغرافي - يتعين الإبقاء على المعايير الحالية الواردة في الفقرة ١ من المادة ٢٢ من الميثاق.

خامسا، كما أوضحت المداولات التي جرت داخل الفريق العامل، كان من الشواغل الرئيسية للوفود الإجراء الذي سيتبعه المجلس في المستقبل في عملية التصويت، ولا سيما مسألة حق النقض. وترى النمسا - ويشاركها عدد كبير من البلدان الأخرى في هذا الرأي - أن حق النقض ينبغي ويمكن أن يكون محدودا من حيث نطاقه واستعماله.

إن شرعية مجلس الأمن لا تتطلب توفر درجة عالية من الطابع التمثيلي الرسمي فحسب، بل تتطلب

صفتهم. وفي رأينا أن ذلك يمكن تحقيقه بإدخال شركاء جدد كأعضاء دائمين. ويبدو لنا أن ألمانيا واليابان مؤهلتان تماما للانضمام الى هذه الفئة، وكذلك بعض دول الجنوب التي تضطلع بدور هام على الساحة السياسية الدولية يستحق الاعتراف به وأخذ به بعين الاعتبار. ويمكن أيضا إنشاء بعض مقاعد غير دائمة جديدة بغية تحسين التمثيل الجغرافي للمجلس، غير أن ذلك ينبغي أن يتم باعتدال حتى لا يؤدي الى التشكيك في قدرة المجلس على العمل بفعالية وسرعة.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز الى الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن هذا الخيار يمكن أن يسهم على نحو أكثر فعالية في تعزيز مجلس الأمن مع المحافظة في نفس الوقت على التوازنات الرئيسية التي ميزت إنشاء المنظمة وكفلت لها البقاء والنجاح لمدة خمسين عاما.

وميثاق سان فرانسيسكو - والإعلان الذي صدر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يذكراننا بأن الميثاق جاء:

"... معبرا عن قيم البشرية وأمانها المشتركة". (القرار ٦/٦٠، الفقرة ٢)

منحا لمجموعة من الدول مهمة شغل المقاعد الدائمة في الهيئة المسؤولة بصفة أساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ويرى البعض أن هذا التوجه جزء من تاريخ مضى وانتهى وقته. وأنه ما دام هذا البعض غير قادر على أن يضع حدا لامتيازات الأعضاء الدائمين، فينبغي تجنب تعزيز هذه الفئة من الأعضاء أو توسيعها. والذين يرون هذا الرأي يرفضون بالتالي المبادئ الواردة في الميثاق وغني عن القول إن فرنسا لا تشارك في هذا النوع من التفكير.

وعلى العكس من ذلك فإننا نرى أن المفهوم الذي لهم الميثاق قد أسدى للإنسانية خدمة لا تقدر. وأنه من المهم، أن نعزز هذا المفهوم في المستقبل وأن نكفيه في نفس الوقت مع السمات الجديدة للحالة الدولية. ولا ريب في أن عدد الدول الأعضاء قد تزايد الى حد كبير ولهذا فمن المستصوب أن ينعكس هذا التنوع الكبير في الحياة السياسية الدولية في زيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن. وبالإضافة الى ذلك فقد تزايد أيضا عدد الدول

بشكل فوري ومستمر في هذا السياق. لذلك يود وفد بلادي أن يؤكد على أهمية التقدم المحرز حتى الآن في هذا المجال.

وقد كانت التحسينات الأخيرة ثمرة للمقترحات والمناقشات التي جرت في إطار الفريق العامل التابع للجمعية العامة. ونحن ننتظر باهتمام بالغ نتيجة اجتماعاته المقبلة، التي نأمل في أن تتيح المزيد من الأفكار عن الكيفية التي يمكن بها زيادة تحسين أساليب العمل في المجلس بعد اصلاحه. وعلى الرغم من أن بعض الوفود قد لا ترغب في تحديد ما يسمى بمواعيد نهائية مصطنعة، فإنني أود أن أكرر التأكيد على أننا نشاطر تماما الرأي الذي أعرب عنه نائباً رئيس الفريق العامل في الخلاصة الجامعة المقدمة منهما - والذي مؤداه أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تستفيد استفادة كاملة من الزخم الذي أتاحه الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وأن تعمل على تحقيق إنجاز كبير في المناقشة المتعلقة بإصلاح المجلس خلال هذه الدورة.

ولكي يحدث هذا، أسلم بأنه سيتعين علينا جميعا أن نعيد وضع مصالحنا الوطنية الضيقة في أضابيرنا، ونحاول تركيز اهتمامنا على غايتنا الرئيسية، التي أثق بأننا نتشاطرها جميعا، وهي: أفضل كيفية نستطيع بها - لمصلحة المجتمع الدولي ككل - أن نعيد تشكيل هيكل مجلس الأمن من أجل تعزيز طابعه التمثيلي وشرعيته مع الإبقاء في الوقت ذاته على فعالية وكفاءة أعماله.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
نبدأ الآن العام الثالث من المناقشة بشأن توسيع مجلس الأمن. وبعد انقضاء الأشهر الطويلة اللازمة للتمهيد لإجراء المفاوضات، تم مؤخرا إعلان المواقف. وقد حان الآن الوقت للدخول في مرحلة التفاوض، التي ستجعل بإمكاننا السير قدما صوب إنجاز هذه المهمة.

وأهم ما في هذه المرحلة هو الوضوح الذي تعرض به المواقف. إن النهج الذي تدعو إليه فرنسا معروف تماما ولا لبس فيه، وقد أعلنه رئيس الجمهورية الفرنسية ووزير خارجيتها في مناسبات عديدة.

وتؤيد فرنسا زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بفضتيه الحاليتين، دون إحداث أية تغييرات في

بيبولسونغرام من تايلند اللذين يستحقان الشناء أيضا مثل زميلهما نائب للرئيس.

واختتم بياني بالتأكيد على أن الوفد الفرنسي لا يدعي أنه ينفرد بالرأي فيما يتعلق بالطريقة الواجب استخدامها، وهو على استعداد للمساهمة بحسن نية وبروح بناءة في المفاوضات التي التزمنا بإجرائها بنجاح.

السيد سلم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تعتبر الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، كما ذكر وزير خارجية بلادي في المناقشة العامة التي جرت في وقت مبكر من هذه الدورة، هي أنسب وقت للنقد الذاتي ومراجعة ميثاق الأمم المتحدة، والعودة الى الأساسيات حتى تتكيف الأمم المتحدة مع المناخ السياسي الجديد وتكون المركز الحقيقي للأمن الجماعي والتضامن العالمي. وفي هذا السياق، كما كرر وفدي في مناسبات عديدة، ينبغي أن يكون الاهتمام مركزا على مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

والقضية الرئيسية المطروحة علينا هي تعزيز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن. ويتطلب المناخ السياسي الدولي الجديد التحول الى الديمقراطية في المجلس. وعندما قدمنا وجهات نظرنا بشأن اصلاح مجلس الأمن، لأول مرة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أشرنا الى النداء التالي الذي وجهه الأمين العام بأن نعتزف بأنه:

"آن الأوان لإعمال منطق الميثاق وانتهاج التحول الى الديمقراطية لا داخل الدول فحسب، بل التحول الى الديمقراطية في النظام الدولي بأسره ... وهو يعني أيضا تطبيق مبادئ التحول الى الديمقراطية داخل الأمم المتحدة ذاتها، وهو هدف من الأهداف التي التزم بها".
(A/48/264، الصفحة ٣٧)

ونحن نؤيد بقوة هذا النداء. ومؤخرا جدا وبعد حوالي ثلاث سنوات رأى الأمين العام أن هناك حاجة الى إعادة التأكيد عليه.

وينبغي الوفاء بالمطالبات الواسعة النطاق بجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية واستجابة وشفافية وقابلية للمساءلة. ونحن نؤيد بقوة إجراء الإصلاح الحقيقي والشامل. وبهذه الأفكار

التي تقوم بدور قيادي في العالم ومن ثم أصبح هناك مبرر لوجودها الدائم في مجلس الأمن. ولذلك فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن عمل مجلس الأمن وبالتالي عمل الجمعية العامة، يمكن أن يتعزز بالاعتراف بالدور الذي تضطلع به اليوم، جنبا الى جنب مع الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بلدان مثل ألمانيا واليابان، وبلدان أخرى كبيرة تنتمي الى العالم النامي. هذا الاعتراف سيمكن تلك الدول من الاسهام بالكامل في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي الاسهام في تحقيق مقاصد الميثاق.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأذكر بأن الميثاق يعهد للأعضاء الدائمين بممارسة مسؤوليات عالمية بالنيابة عن جميع أعضاء المنظمة. وليس هناك شك في أنهم لا يحصلون على هذه الشرعية من أية ولاية إقليمية. ولهذا السبب بشكل خاص فإن فكرة "المقاعد الإقليمية الدائمة" ستقودنا على ما يبدو الى خلاف. والواقع أننا لا نعتقد أن فكرة الأعضاء شبه الدائمين قد لاقت تأييدا واسعا في الفريق العامل وبالإضافة الى ذلك لدينا تحفظات بالنسبة للمبدأ القائل بأن اختيار أعضاء المجلس ينبغي ألا ينزع من الجمعية العامة ويترك لتقدير المجموعات الإقليمية. والواقع أن هذه الفكرة لا تتماشى مع القاعدة القائلة بأن الدول يجب أن تكون مسؤولة أمام الجمعية بأكملها عن طريق اضطلاعها بمسؤوليتها.

ويجب أن ننفكر تفكيراً عميقاً في هذا الأمر، وأن نحدد الدول التي يمكن أن تستفيد من توسيع عضوية مجلس الأمن. ونأمل أن تنتهي بنا عملية التفكير الى أن نضع لأنفسنا دون إبطاء هدف حشد أكبر عدد ممكن من الوفود حول صيغة قابلة للتطبيق قبل بداية الدورة المقبلة للجمعية العامة.

إننا نعرف أن الرئيس ينوي أن يكرس كل جهده من أجل هذا المشروع. ونود أن نبلغه أنه يحظى بتأييدنا الكامل وثقتنا التامة. وأغتتم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن التقدير العميق الذي يكنه الوفد الفرنسي لأعضاء مكتب الفريق العامل، الذي مكنا من إحراز هذا التقدم الكبير في عملنا. ونوجه هذا التقدير في المقام الأول الى السفير برايتنستاين من فنلندا الذي شارك في هذه العملية منذ البداية بإخلاص وحياد تامين يستحقان الشناء. ونوجه شكرنا أيضا الى السفير شو تاي سو من سنغافورة وإلى خلفه السفير

ولذلك، ووفقاً لرأي غالبية الدول الأعضاء، فإنه إذا ما ضم مجلس الأمن ما لا يقل عن ٢٥ عضواً فستكون له صفة تمثيلية كافية، علاوة على كونه أكثر فاعلية وكفاءة. وينبغي زيادة حجمه بإضافة ١٠ أعضاء غير دائمين. وبذلك يعاد تشكيل النسبة الحالية المتمثلة في عضو دائم واحد مقابل عضوين غير دائمين لتصبح واحد إلى أربعة. وينبغي أن يجري تناوب هذه المقاعد الإضافية فيما بين بلدان مدرجة على قائمة محددة سلفاً يمكن تحديد عددها بما يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ بلداً. ويمكن اختيار البلدان التي تدرج في القائمة وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعية.

وينبغي أن تكون المعايير والقائمة مرتين بحيث يمكن استيفائهما بعد فترة زمنية معينة؛ أي ينبغي أن تكون هناك آلية تكفل إنعكاس التغييرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية على تشكيل مجلس الأمن بصفة منتظمة. ويمكن إعادة النظر في القائمة كل ١٢ أو ١٦ سنة.

كما يتطلب هذا الاقتراح القيام بتقييم جديد لمفهوم الدوائر التمثيلية في توزيع المقاعد في المجلس وعلى نحو ما ذكرنا في اقتراحنا الخطي الأول المؤرخ في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فإن الترتيبات الحالية للتوزيع الجغرافي للمقاعد غير الدائمة والتي اعتمدت في ١٩٦٣ قد أصبحت قديمة العهد. ومع توسيع حجم العضوية، ومراعاة للتغييرات الحديثة العهد في الساحة السياسية الدولية، فإنه يجدر النظر في نهج جديد في هذا الصدد يستند إلى إحلال دوائر تمثيلية أضيق بدلاً من المجموعات الجغرافية الكبيرة الراهنة. ومن شأن تحديد دوائر تمثيلية منفصلة وأصغر حجماً زيادة تعزيز الصفة التمثيلية للمجلس. كما أن ذلك سيكفل توزيعاً أكثر إنصافاً وتوازناً من الناحية الجغرافية.

ويشكل إصلاح طرائق عمل المجلس البعد الثاني من عملنا. وهنا لا أرغب في الدخول في التفاصيل بشأن هذه النقطة مرة ثانية. لقد شرحنا آراءنا في الفريق العامل، وسنواصل العمل على توضيحها. بيد أنني أريد إبراز قضية الجزاءات. فالجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة تشكل تدبيراً فعالاً للقيام بإجراءات حازمة ضد من ينتهكون القانون الدولي. ومع ذلك، فإن هناك أوجه قصور جسيمة تحتاج إلى العلاج. ونحن نؤيد تماماً، في هذا السياق، آراء الأمين العام

شارك وفدي بنشاط في مداوات السنيتين الأوليين للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

وبعد أن أحطنا علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الوارد في الوثيقة A/49/47 والخلاصة الجامعة الواردة في الوثيقة A/49/965 نعتقد أن المرحلة المقبلة من المداوات ينبغي أن تعقد على أساس اقتراحات محددة. ويوجد أمامنا الآن أفكار ومقترحات كثيرة ومفيدة تستحق المزيد من التفكير ولكن يجب أنؤكد مرة أخرى أننا لا نوافق على أي تعجيل غير ضروري لعملية الإصلاح.

وهناك جانبان أساسيان في عملنا يستحقان نفس القدر من الاهتمام: علينا أن نعزز القدر التمثيلي للمجلس وأن نحقق الديمقراطية في أسلوب العمل فيه.

واسمحوا لي أن أتناول النقطة الأولى. إن تعزيز الطابع التمثيلي للمجلس لا يمكن أن يقتصر على مجرد التوسيع العددي في حجم العضوية، ولكن ينبغي أيضاً وضع طرائق لهذا التوسع ولا نعتقد أن زيادة العدد الإجمالي للمقاعد ستكون وحدها كافية لضمان الاشتراك الأكثر إنصافاً وتمثيلاً في أعمال المجلس. إذ ينبغي أن يقترن التوسع بوجود نظام عادل للتناوب العملي. وفي هذا السياق نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاقتراح الذي قدمته إيطاليا للفريق العامل المفتوح العضوية يستحق دراسة متأنية.

وفي الورقة التي تبين موقفنا المؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والواردة في الوثيقة A/49/965، أوضحنا أن الحجم المنشود للمجلس ينبغي أن يحدد على أساس مفاهيم مدى التمثيل والديمقراطية والشرعية والكفاءة والفعالية. ونعتقد أن فكرة ربط حجم المجلس بفاعليته فكرة مضللة أساساً.

إن العامل المحدد الذي تركز عليه كفاءة المجلس هو ما تقدمه الدول الأعضاء من دعم. ويمكن للمجلس أن يكون أكثر فاعلية إذا ما نظر إليه المجتمع الدولي على أنه يمثل العضوية العامة بشكل أكثر إنصافاً، ومن ثم تكون له شرعية أكبر في إصدار القرارات. وتستدعي الثنائية القائمة حالياً بين مجلس أكثر كفاءة في مداواته ولكنه أقل فاعلية في تنفيذ قراراته، أن تكون موضع نظر شامل.

إن هذه بمثابة التزامات أساسية. وقد قطعت باسم الشعوب التي تمثلها. وأعدت لكي تعود عليها بالنفع.

وبالإضافة إلى احتواء الإعلان على هذه الالتزامات الأساسية، فإنه عالج على وجه التحديد مسألة ادخال تغييرات على مجلس الأمن، وإن تم ذلك في سياق محدد. وأي فهم لما تم الإعلان عنه، على وجه التحديد، لن يكون كاملا ما لم يؤخذ هذا السياق في الاعتبار.

وقد عولجت مسألة مستقبل مجلس الأمن بلغة جامعة، جاء فيها:

"من أجل الاستجابة الفعالة لتحديات المستقبل وتحقيقا للأمال التي تعقدها الشعوب في جميع أنحاء العالم على الأمم المتحدة، من الضروري إصلاح الأمم المتحدة نفسها وجعلها مواكبة للعصر". (A/RES/50/6، الفقرة ١٤)

وأود الإشارة إلى أن هذه هي الشروط التي تتناول بها استراليا مسألتى التمثيل المنصف وزيادة عضوية مجلس الأمن وما يتصل بهما من أمور. إننا لا نتوقع، ولا نطمس، استفادة وطنية مباشرة من هذه العملية. إننا نتوق بحرارة إلى تحقيق فوائد جماعية مشتركة لمجلس مواكب للعصر. لقد شاركنا في العملية ونسعى جاهدين للتوصل إلى نتيجة مقبولة لها على نطاق واسع لأننا على اقتناع بأن ذلك شرط ضروري لكي تستطيع الأمم المتحدة القيام بالوظيفة التي تتوقعها منها الشعوب التي أنشئت باسمها.

ويسجل الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخمسين في معالجاته التفصيلية مجموعتين رئيسيتين من التوصيات بشأن مستقبل مجلس الأمن: فأولا، ينبغي، في جملة أمور، زيادة عضوية مجلس الأمن ومواصلة استعراض أساليب عمله على نحو يؤدي إلى زيادة دعم قدرته وفاعليته، وتعزيز طابعه التمثيلي وتحسين كفاءة عمله وشفافيته؛ وثانيا، من المطلوب إجراء مزيد من البحث المتعمق لهذه القضايا نظرا لاستمرار وجود اختلافات هامة بشأن القضايا الرئيسية.

إن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي ننظر فيه اليوم، إنما هو شاهد على دأب الجميع وما

عن الجزاءات لا سيما اشارته الى المادة ٥٠ من الميثاق. فلقد ذكر محقا في "ملحق لخطة السلام" التي قدمها الى الجمعية العامة:

"الجزاءات هي إجراء يتخذ بصورة جماعية من جانب الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. وينبغي أن تتحمل التكاليف اللازمة لتطبيقها، شأنها شأن غيرها من التكاليف (مثل تكاليف أنشطة صنع السلام وحفظ السلام)، جميع الدول الأعضاء بصورة منصفة وألا يقتصر تحملها على العدد القليل منها الذي يشاء سوء حظه أن يكون من جيران البلد المستهدف أو شريكا اقتصاديا رئيسيا له". (A/50/60، الفقرة ٣)

وبالإضافة إلى مضمون هذه الملاحظة الهامة، فإن الافتقار إلى آليات كفؤة للتشاور والسرية في عملية اتخاذ المجلس للقرارات المتعلقة بفرض الجزاءات واستعراضها تثير أيضا قلق العضوية العامة. إننا على اقتناع بأن من شأن الشفافية في أنشطة المجلس بشأن الجزاءات أن تكفل تأييدا أوسع لتنفيذها.

وينبغي أن يكون هدفنا جعل الفريق العامل المفتوح العضوية قوة دافعة صادقة للإصلاح الحقيقي. ويتعين علينا أن ننشئ مجلسا للأمن يكون أكثر فاعلية وتمثيلا وديمقراطية وشفافية وخضوعا للمحاسبة وجدارة بالثقة والمكانة. إنها مهمة تاريخية علينا الوفاء بها.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد صرحنا جميعا في الإعلان الرسمي (القرار ٦/٥٠)
المعتمد بمناسبة الذكرى الخمسين للجمعية العامة بأننا:

"نعلن عزمنا الأكيد على أن تكون الأمم المتحدة في قادم الأيام منظمة متجددة النشاط والفعالية، تعمل في سبيل النهوض بالسلام والتنمية والمساواة والعدل والتفاهم فيما بين شعوب العالم؛

"نتعهد بأن نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت". (المرجع نفسه).

وعندما ننظر في تقرير الفريق العامل، وإذ نتطلع الى المستقبل ونتمشى مع الأسلوب المتمثل في التركيز على التقدم بدلا من التركيز على ما يصادف من صعوبات، يبدو أن هناك ثلاث قضايا تحقق بشأنها قدر واسع من الاتفاق. وهذه القضايا هي، أولا، أنه لا بد من توسيع مجلس الأمن. وفي المقام الثاني، أن هناك مبدئين ينبغي أن يحكما هذا التوسع - ويتمثلان في جعل المجلس أكثر تمثيلا للعضوية الشاملة للأمم المتحدة، وألا يتم توسيع المجلس ليشمل عددا من الأعضاء مما يكون من شأنه تخفيض فعالية المجلس في أداء عمله بسبب مجرد الحجم الذي يكون المجلس قد نما اليه. وثالثا، أنه عند تحقيق التوسع القادم للمجلس، سوف يبقى الأعضاء الدائمون الخمسة الحاليون أعضاء دائمين. وتوافق استراليا على النهج التي تمثلها تلك النقاط الثلاث.

وبالإضافة الى ذلك يبدو أن هناك عددا من القضايا يوجد بشأنها قدر كبير من التوافق في الآراء، وإن كان لا يوجد بشأنها نفس القدر من الاتفاق الموجود بشأن النقاط الثلاث التي ذكرتها توا. وهذه القضايا هي: أولا أن توسيع العضوية ينبغي أن يكون متوازنا بطريقتين محددتين. فالتوسع ينبغي أن يكون في كلتا الفئتين الحاليتين للعضوية - العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة - وينبغي أن يسفر عن مجلس يكون فيه التمثيل متوازنا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما يعكس توزيعا جغرافيا عادلا تماما. والأمر الثاني هو أن الاتفاق على توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يتقرر بوصفه مجموعة شاملة من الاجراءات تعالج جميع القضايا المتمثلة في زيادة العضوية والحجم والتوازن ككل.

وتوافق استراليا بشكل عام على النقطتين اللتين ذكرتهما، ونحن من جانبنا نعتقد اعتقادا راسخا، مستمدا من هاتين النقطتين، أن اليابان والمانيا ينبغي اعطاؤهما مقعدين دائمين. غير أننا نسلم أيضا بقوة الحجة القاطلة بأنه في سبيل تحقيق توازن حديث في العضوية الدائمة في المجلس ينبغي أن تعطى هذه العضوية أيضا لعدد قليل من الدول الأعضاء من البلدان النامية المنتمية الى مناطق أخرى.

وإذا نظرنا على أساس هذه النقاط الثلاث أو الخمس، يمكن أن نحصل على صورة لا بأس بها من الوضوح للقضايا التي نحتاج الى الاستمرار في التركيز عليها بمزيد من الدقة في المستقبل. إن هذه القضايا

بذلوله من جهد في سبيل دفع عجلة عملنا قدما في هذا الموضوع الهام.

إن رئيسي الفريق جديران بامتناننا على عملهما الحساس وعلى تفانيهما، وهو أمر يصبح أجدر بالتنويه عندما نذكر الضغوط غير العادية التي كانت ولا تزال واقعة عليهما.

وأى حكم على الجهود التي بذلت حتى الآن يفترض فيه القيام باختيار أساسي. والأمر ببساطة هو أنه يمكننا أن نقرر التنويه بما أحرز من تقدم أو نسلط الضوء على الصعوبات. واستراليا تفضل الخيار الأول.

ونرى أنه تم إحراز تقدم كبير خلال العام الماضي. ويصور التقرير، بما فيه الخلاصة، ديناميكية المناقشات، وثروة من الأفكار والاقتراحات، والمجالات التي حدث فيها قدر كبير من الاتفاق والمجالات التي لا تزال موضع اختلافات. وبالإضافة الى ذلك يعكس التقرير التزامات سياسية هامة. وهذه هي: الالتزام بالاستمرار في البحث عن نتيجة تكون مقبولة للجميع، والتصميم الواسع على أنه ينبغي لنا أن نستهدف تحقيق نتيجة في أقرب وقت ممكن.

وبينما نسير قدما ينبغي ألا نفقد رؤية السبب الذي يجعل هذا العمل هاما. فإن إصلاح مجلس الأمن - أي إنشاء مجلس أمن حديث وأكثر فاعلية - سوف يلعب دورا رئيسيا في عملية تجديد حيوية الأمم المتحدة.

ولذا فإن الفريق العامل المفتوح العضوية يجب أن يستمر في أداء مهام ولايته. فهو المحفل الذي نستطيع فيه أن نستمر في السعي الى مناقشة منتجة حول طائفة القضايا التي علينا معالجتها. ومما سهل هذه العملية كثير إجراء المشاورات غير الرسمية التي قام بها رئيسا الفريق، وهي مشاورات يمكن التوسع فيها. ومهما كانت نتيجة هذه العمليات، فإن هذه النتيجة يجب أن تعاد الى الجمعية العامة، ويعني ذلك أن تعاد أولا الى فريقها العامل. ونحن نوصي بقوة بالحفاظ على هذا الأسلوب الشامل. فإن له عدة مزايا، وليس من أقلها أنه يقاوم نسبيا نزعة شعبية الى الافراط في التبسيط، لما هو مطروح للبحث بشأن مجلس الأمن وللطريقة التي يمكن بها أن نحدث تغييرا في المجلس.

الفريق العامل المفتوح العضوية، كما ورد ذلك في الوثيقة A/49/965.

إن البلدان الشمالية قد أسهمت إسهاما نشيطا في المناقشة حول هذا الموضوع. وإني أشير بصفة خاصة إلى ورقة تبين الموقف التي قدمتها البلدان الشمالية إلى الفريق العامل في حزيران/يونيه من هذا العام، والواردة في الوثيقة التي أشرت إليها توا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأسلِّط الضوء على بعض العناصر الواردة في تلك الورقة، وأن أتوسع بعض الشيء في بيان بعض هذه العناصر.

إن الهدف الأساسي من توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يكون تعزيز مقدرته على القيام بالواجبات التي ألقاها الميثاق على عاتقه في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يعكس تكوين مجلس الأمن على نحو أفضل حقائق عالم اليوم. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

وفي الوقت نفسه ينبغي الحفاظ على فعالية المجلس في صنع قراراته وتعزيز مقدرته على تنفيذ تلك القرارات. ومن المهم بصفة خاصة ألا يضعف حق النقض (الفيتو) مقدرته مجلس الأمن على أن يلعب الدور الذي أسنده إليه الميثاق. ولذا فإن مسألة إعطاء حق النقض لأعضاء آخرين ينبغي النظر إليها في السياق الأوسع لعملية صنع القرارات في المجلس. إن البلدان الشمالية تعتقد أن الحجم الإجمالي لمجلس الأمن ينبغي أن يكون في حدود الأعداد الدنيا من العشرينات، ويفضل أن يكون ذلك ٢٣. ويمكن تخصيص خمسة مقاعد جديدة بوصفها مقاعد دائمة للدول المؤهلة لذلك. ويجب أن يكون الغرض تصوير الحقائق السياسية والاقتصادية الحالية على نحو أفضل، بما في ذلك تحسين تمثيل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا في المجلس.

وفي سبيل كفالة التمثيل الجغرافي العادل، من الجوهري أيضا زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. فينبغي تشجيع المجموعات الإقليمية على وضع أنظمة عادلة لشغل مقاعد الأعضاء غير الدائمين بطريقة دورية. وينبغي أن تظل هذه الترتيبات داخل إطار اختصاص المجموعات الإقليمية نفسها. ونود كذلك أن نركز على أنه، في سبيل تحقيق مصلحة الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، ينبغي الإبقاء على حظر

هي: طريقة اختيار أعضاء مجلس الأمن في سبيل كفالة تحقيق معيار تمثيل العضوية الشاملة وتحقيق معيار فاعلية المجلس. وفي هذا السياق هناك مسألة نوع التعديل الذي يكون مطلوبا ادخاله على الميثاق ليتولد عنه مجلس جديد. وأخيرا هناك مسألة السبيل الأمثل الذي ينبغي سلوكه، في إطار الفئات الحالية أو الجديدة للعضوية، للحصول على النتيجة المنشودة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك قضية هامة أخرى هي: طرائق اتخاذ القرار داخل المجلس الجديد. ومن المسائل الرئيسية في هذا السياق مسألة حق النقض التي ذكرت بشأنها استراليا آرائها كاملة في الفريق العامل.

وختاما ينبغي ألا يكون هناك شك في أن هذه القضايا المترابطة - أي عدد الأعضاء الدائمين وطابعهم التمثيلي وهويتهم، والغرض من استكمال سلطاتهم بما في ذلك حق النقض - هي كلها شروط رئيسية للاتفاق على مجلس أمن معدل وحديث، وهي الحاجة الأساسية إلى إيجاد مجلس أكثر تمثيلا لعضوية الأمم المتحدة ككل، على أن يكون حجمه في الحدود التي تكفل له أن يظل فعالا.

إن المناقشة حول هذا الموضوع كانت طويلة ومفضلة، كما يبين التقرير، وهو نقاش مألوف لنا جميعا وترى استراليا أن هذا العمل مطلوب. ولا تنقصنا الآراء. وما يجب أن نفعله الآن هو السعي إلى إيجاد توافق سياسي في الآراء على مجلس أمن جديد، أي مجلس يكون فعالا ويمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة ويصور تصويرا معقولا حقائق اليوم والحقائق المنظورة في المستقبل.

السيد كينبورغ (السدانمرك): أتحدث بالنيابة عن بلدان الشمال - أي ايسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

إن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضوية المجلس هي أمر يحتفظ بمكانته في صدارة جدول الأعمال المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. وترى بلدان الشمال أن الفريق العامل المفتوح العضوية قد قام بعمل مفيد جدا خلال العام الماضي. ونحن نرحب بالتقرير المقدم إلى الجمعية العامة وكذلك بملاحظات نائب الرئيس وبتقييمهما للتقدم المحرز في عمل

إن الإصلاح الناجح لا بد أن يأتي، في خاتمة المطاف، نتيجة لإرادة سياسية. غير أن توفير الأمانة للموارد اللازمة هو متطلب ضروري للم شمل أعمالنا. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن البلدان الشمالية ستظل تتعاون بإخلاص لانجاح العمل الذي سيقوم به الفريق العامل.

السيد مورتورا (كينيا): إن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضوية المجلس هما موضوع شغل انتباه الدول الأعضاء وقتاً طويلاً حتى الآن. وما أثاره هذا الموضوع من اهتمام ومناقشة نشطة هو دليل على ما تعلقه الدول الأعضاء من أهمية عليه. وهناك اتفاق عام على أن مجلس الأمن ينبغي إصلاحه لتعزيز فعاليته، وشفافيته، ومساءلته، وشرعية قراراته. إن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية حول إصلاح مجلس الأمن قد سلط الضوء على المجالات التي تتطلب الإصلاح. وهناك توافق عام في الآراء حول الحاجة إلى توسيع عضوية المجلس. وترى كينيا أن توسيع العضوية على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وتحقيق الديمقراطية في المجلس هما ضمن سبيل لتحقيق التوقعات. إن المناطق غير الممثلة في الوقت الحاضر أو الممثلة تمثيلاً غير كاف في فئة المقاعد الدائمة، ينبغي محاباتها عند تخصيص المقاعد الجديدة في كلتا الفئتين، لتصحيح الاختلال القائم في التوازن. وفي الوقت نفسه يكون من الضروري استعراض العضوية الدائمة على فترات منتظمة، مراعاة للحقائق المستجدة في الوضع العالمي.

ونحن نقدر الظروف التي أدت إلى إنشاء المقاعد الدائمة وغير الدائمة بمجلس الأمن منذ ٥٠ عاماً. ولكن، كما ذكرنا، في هذه الجمعية الموقرة في الماضي، يقتضي الأمر إعادة النظر في معايير الاختيار الخاصة بكلتا الفئتين من العضوية بأسلوب نقدي، مراعاة للحقائق الجديدة، وبسبب التغييرات الهامة والبعيدة المدى التي حدثت في حلبة العلاقات الدولية.

وقد أعرب وفدي فيما سبق عن رأيه القائل بأن مجلس الأمن ينبغي توسيعه بحيث يضم على الأقل ٢٥ عضواً. ونحن لا نزال عند هذا الرأي، لأننا نشعر أن من المستطاع بهذا العدد من الأعضاء توزيع المقاعد على نحو أكثر عدالة، وتصحيح الاختلال في التوازن الذي اتسمت به عضوية مجلس الأمن حتى الآن. ونحن

إعادة الانتخاب الفوري للأعضاء غير الدائمين بالمجلس. ونحن نعتقد أيضاً أن مسألة تكوين مجلس الأمن ينبغي إعادة النظر فيها بعد انقضاء فترة مناسبة على بدء نفاذ التعديلات التي تترتب على نظرنا الحالي في هذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بطرائق العمل في مجلس الأمن، فإن البلدان الشمالية ترحب بالتدابير التي سبق اتخاذها وبالممارسات التي أخذ بها المجلس لتعزيز طرائق عمله ولجعل هذا العمل أكثر شفافية. ونحن نعتقد أنه ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات لإشراك الدول الأعضاء إشراكاً أوثق في عمل المجلس، وأنه ينبغي كذلك النظر في إضفاء صبغة رسمية على الخطوات التي اتخذت فعلاً. ومن الأهمية بمكان بصفة خاصة إجراء مشاورات منظمة تنظيماً مؤسسياً بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات، عند تمديد ولايات عمليات حفظ السلام، أو عند تعديل تلك الولايات وإجرائها، كذلك، كلما كان ذلك ممكناً، مع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات، وذلك قبل اتخاذ المجلس قراراً ببدء عملية جديدة. وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي للفريق العامل المفتوح العضوية، تؤيد البلدان الشمالية المقترحات الواردة في الفقرات من ٣١ إلى ٣٣ من ملاحظات وتقييم نائب الرئيس.

وينبغي للمكتب القادم، مع الأمانة، أن يقوم بتحليل الآراء التي أبديت في المناقشة العامة، وخلال الاجتماع التذكاري الخاص، وفي المناقشة حول هذا البند من جدول الأعمال، وأن يقدم ذلك التحليل إلى الفريق العامل. وينبغي أن يقدم المكتب في أقرب وقت ممكن برنامجاً للعمل المقبل للفريق العامل، وأن يعد نصوصاً جديدة لينظر فيها الفريق العامل.

ونحن، البلدان الشمالية، نعتقد أن الأوان قد آن لننتقل إلى المرحلة التالية من عملنا، أي لندخل في عملية المفاوضات الفعلية. وينبغي للفريق العامل أن يحاول إحراز تقدم ملموس خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة. وتشارك البلدان الشمالية في الهدف الذي أبداه نائباً الرئيس، المائل في بلورة الأفكار المختلفة وتضييق شقة الاختلافات. ويمكن، بهذا الأسلوب، أن تفضي المناقشات والمشاورات والمفاوضات إلى توصيل الفريق العامل إلى نص تفاوضي وحيد.

مشاورات من أجل إيجاد سبل واساليب فعالة لمعالجة الحالة.

وفيما يتعلق بحق النقض، يرى وفد بلدي أنه أداة سلبية لا يمكنها أن تلعب دورا مفيدا في ظل الظروف

نرى أن مدة العضوية الحالية للأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن، وقدرها سنتان، كانت مدة طيبة في ضوء التطبيق، ولذا ينبغي استمرارها. وهذا النظام، إذ يوفر فرصة للدول الأعضاء للقيام بدور في الاضطلاع بالمسؤوليات التي تترتب على العضوية، يكفل كذلك أن تتاح لأكثر عدد ممكن من الدول فرصة الترشيح لذلك الانتخاب. إن إجراءات ترشيح الأعضاء الدائمين وغير الدائمين ينبغي أن تظل متروكة للمجموعات الإقليمية، ثم تقوم الجمعية العامة بعد ذلك بعملية الانتخاب، على نحو ما جرت عليه الممارسة بالنسبة للمقاعد غير الدائمة. وفي الوقت نفسه، نرى أن مدة العضوية الدائمة ينبغي أن تكون محددة بفترة معينة بحيث تجري استعراضات دورية في نهاية تلك الفترة المحددة، يتسنى بها إفساح المجال لانتخاب أعضاء دائمين جدد بدلا من الأعضاء القدامى.

إن الميثاق يسند إلى مجلس الأمن، الذي هو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، المسؤولية الأولى عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن العضوية العامة. وينبغي للمجلس أن يتحمل هذه المسؤولية، بفعالية ونزاهة، باسم جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عما إذا كان تهديد السلام موجهًا ضد دولة صغيرة أو كبيرة، وأيا كانت المنطقة الجغرافية. وفي هذا الصدد تتسم عملية صنع القرار في المجلس بأهمية قصوى، مما يتطلب قدرا أكبر من الشفافية وتحمل المسؤولية في أساليب عمل المجلس.

ونحن نقدر التدابير التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن بشأن التشاور بطريقة غير رسمية مع البلدان المساهمة بقواتها حول مسائل حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يجب التسليم بأن بعض القرارات التي تتخذ للتصدي للتهديدات التي يواجهها الأمن الدولي في بلد معين في أية منطقة لها أبعاد إقليمية واسعة النطاق تؤثر تأثيرا سلبيا في معظم الأحيان على البلدان المجاورة للبلد محور الصراع.

وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أنه ينبغي إعطاء البلدان المعنية الفرصة الكاملة لإجراء مشاورات رسمية وغير رسمية مع مجلس الأمن لمساعدة المجلس في عملية صنع القرار. ففي جميع الحالات تقريبا تتحمل البلدان المجاورة عبئا ثقيلًا ينتج عن الآثار المتنوعة التي تصيبها من البلد مركز الصراع. ولهذا فمن الضروري أن يعقد المجلس والبلدان المتضررة

المتغيرة التي تتسم بالتشاور والتوافق في الرأي. وهو أمر غير ديمقراطي لا يتناسب وظروف عصرنا، ورثناه عن الحرب الباردة التي أصبحت بالية الآن.

ولا بد لنا من اغتنام الفرصة التي تتيحها لنا الذكرى السنوية الخمسين بغية إنعاش المنظمة وتعزيز فعاليتها لكي نخدمنا على نحو أفضل في الألفية القادمة. ويرى وفد بلدي أن مجلس الأمن قد أثبت فعاليته إلى حد كبير في صيانة السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا نضيع فرصة العمل على إنعاشه، وجعله أكثر ديمقراطية، وتعزيز مصداقيته، وعلى ضمان أن تتجلى فيه عالمية المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الساعة الآن ١٨/٠٢. وقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة اليوم. ويجري الاستماع إلى بقية المتكلمين غدا. وستبدأ الجلسة الصباحية الساعة ١٠/٠٠.

وفي هذا السياق، فإنني، باسم رئيس الجمعية العامة الذي يرأس الجلسة غدا، أناشذكم الانتظام. وثانيا، أناشد الوفود أن تراعي الـ ١٠ دقائق المحددة للإدلاء بالبيانات.

برنامج العمل

يشغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيولسونغرام (تايلند).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء أن البند ٣٨ من جدول الأعمال، الذي عنوانه "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" سي طرح يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في الصباح، بوصفه البند الثاني.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥